



PROVISIONAL

A/37/PV.65
18 November 1982
ARABIC



لأمم المتحدة

لجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، الساعة ٣٠

(هنفاريا)

السيد هولاي

الرئيس :

— اقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود [٨] (تابع) : التقرير الثالث للمكتب

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب
الرياضية

(ج) تقارير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة
باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد
أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63385/3

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

اقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود : التقرير الثالث للمكتب (A/37/25/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان استرعي انتباه الجمعية اولا الى التقرير الثالث للمكتب الوارد في الوثيقة (A/37/25/Add.2) والمتعلق بجدول أعمال الدورة الحالية .

في الفقرة ١ (أ) و (ب) يوصي المكتب بادراج بند اضافي في جدول الاعمال معنون " الاحتفال بالذكرى المئوية الخامسة لاكتشاف امريكا " . وان تنظر الجمعية العامة في هذا البند مباشرة في جلسة عامة .

هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الفقرة ٢ (أ) و (ب) ، يوصي المكتب بادراج بند اضافي في جدول الاعمال معنون " تنفيذ قرارات الامم المتحدة " وان تنظر الجمعية العامة في هذا البند مباشرة في جلسة عامة .

هل لي ان أعتبر أن الجمعية العامة توافق ايضا على هذه التوصية ؟

تقرر ذلك

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (ا) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/37/22 و Add.1 و Add.2)
 (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى
 الالعاب الرياضية (A/37/36)
 (ج) تقارير الأمين العام A/37/474 و Corr.1 و A/37/484 و A/37/607
 (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598)
 (هـ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 و Corr.1 و A/37/L.18-A/37/L.23)

السيد شاند (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود اولاً ،
 بالنيابة عن وفد بلادى أن انقل تعاطفنا العميق وتعازينا القلبية لوفود اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية لوفاة السيد ليونيد برجنيف رئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات
 الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والامين العام للجنة المركزية للحزب
 الشيوعى السوفياتى .

لقد شهد العالم فى أمثلة عديدة كيف يمكن لسياسات التمييز القائمة على أساس
 العنصر أو العقيدة أو اللون ، الى جانب كونها غير اخلاقية واستبدادية ، ان تحمل
 فى ثناياها بذور الحرب . وهكذا فمنذ ٣٧ عاماً عندما تعهد الاباء المؤسسون للأمم
 المتحدة بانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، فانهم عكسوا الايمان الراسخ للبشرية
 بالحقوق الرئيسية للانسان ، وباحترام كرامة الفرد وقدره بشكل لا لبس فيه فى دياجىة ميثاق
 الامم المتحدة . ان المبدأ الخاص بالحقوق غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الاسرة الانسانية
 تم التعبير عنه بعد ذلك فى وثيقة تاريخية أخرى للأمم المتحدة ، وهى الاعلان العالمى
 لحقوق الانسان .

ان سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا وهو الموضوع الذى ننظره الان ، تمثل بوضوح التناقض الصارخ مع القيم المجسدة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . لقد شجبت الجمعية العامة بشكل متكرر سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا في السنوات العديدة الماضية باعتبارها انتهاكا سافرا لهذا المبدأ الثابت الذى لا يمكن تغييره لحقوق الانسان الأساسية وباعتباره جريمة ضد الانسانية ذاتها . ان سياسة الفصل العنصرى التى تقوم على المفهوم الخاطي لتفوق عنصر على آخر غير عادلة من الناحية الاجتماعية وخطيرة من الناحية السياسية ، ومنافية للطبيعة من الناحية الاقتصادية . ان الموقف في جنوب افريقيا كما هو عليه اليوم ، تم الاعتراف به عالميا بصفته تهديدا للسلم والامن الدوليين ولتنمية التعاون الدولي الحقيقي . لقد كان القهر العنصرى في جنوب افريقيا سببا في معاناة رهيبية لشعبها .

وفي خلال ثلاثين عاما اقتلع أكثر من ٣ ملايين فرد من الشعب الاسود من ديارهم بوقاحة واعتقل حوالي ١٣ مليونا ، وحرم ٧ ملايين من جنسيتهم في بلادهم عن طريق سياسة اقامة البانتوستانات واحتجز اكثر من نصف مليون من بينهم النساء والاطفال وتعرضوا للعداب الوحشي . ان نظام بريتوريا في جهوده لوقف مسيرة الحرية ، شن حربا غير معلنة ضد شعب ناميبيا ، وقام بالعدوان وبأعمال التخريب والارهاب ضد السودان المجاورة في أنغولا وزامبيا وليسوتو وموزامبيق وأخيرا في سيشيل . ان تعزيز التسليح في جنوب افريقيا العنصرية وبرنامجها النووى يشكلان تهديدا للسلم في المنطقة وفي العالم كله .

ان مسألة العنصرية في جنوب افريقيا قد ظلت على جدول اعمال الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . واعتمدت الامم المتحدة العديد من القرارات بغية انهاء هذا النظام البالي ، الا أن بريتوريا العنصرية قد تحدثت كل المناشدات الموجهة اليها للتخلي عن سياستها للفصل العنصرى ، بل على العكس من ذلك ، فانها تستمر في تدابيرها لكي تحززها أكثر خلف ستار من دخان الدعاية لصرف الانظار عنها . ومن المحيط حقا ان نلاحظ أن نظام الفصل العنصرى ، الذى تمت ادانته عالميا ما يزال مستمرا حتى اليوم وليس سرا أن استمراره في البقاء يرجع الى حد كبير الى بعض التأييد الخارجى الذى قدم اليه بشكل علني أو مستور . ان هذا الموقف يشكل تفويضا خطيرا لسلطة الامم المتحدة ، وخيانة لالتزامات المجتمع الدولى .

ويمكن أن نذكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت مرارا الى اتخاذ عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ان وفد بلادى يؤيد هذه التوصية تماما باعتبارها أكثر التدابير السلمية الفعالة المناسبة التي تمكن المجتمع الدولى من استئصال شأفة نظام الفصل العنصرى .

ولقد علم وفد بلادى ، بشعور من الأسف العميق ، بموافقة صندوق النقد الدولى مؤخرا على تقديم قرض قيمته ١١ بليون دولار امريكى لجنوب افريقيا . ومن المقلق بصفة خاصة حقيقة ان صندوق النقد الدولى يستمر في تقديم المساعدة المالية الواسعة النطاق للنظام العنصرى رغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد هذا القرض .

لقد أعلن هذا العام من جانب الجمعية العامة ، السنة الدولية للتعبيئة لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا . وفي هذه المرحلة ، يود وفد بلادى أن يؤكد لشعب الجنوب الافريقى بأنه لا يقف وحده في نضاله ضد نظام الفصل العنصرى بل انه سيظل يتمتع بالتأييد المعنوى والسياسى للانسانية ذات الضمير في العالم بأسره . ونيبال ، من جانبها ، ستظل تقف الى جانبه ، كما كانت دائما في نضاله الطويل الشاق لتحقيق هدفه .

وختاما ، يثني وفد بلادى على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لحملتها الدؤوبة من اجل التأييد والمعاونة الدولية لنضال شعب جنوب افريقيا ، كما يثني كذلك على رئيس هذه اللجنة السفير الحاج يوسف ميمته - سولي من نيجيريا . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أشكره شكرا جزيلا على تقريره الممتاز بشأن البند من جدول الأعمال موضوع المناقشة .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

نيابة عن وفد البرازيل أود أن أعرب لوفد الاتحاد السوفياتي عن خالص عزائنا ومواساتنا لوفاة السيد ليونيد برجنيف رئيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية وأطلب من الوفد السوفياتي أن ينقل الى الحكومة السوفياتية والى أسرة الفقيد تعاطف الوفد البرازيلسي معهما في هذه اللحظة الحزينة .

كل مرة أجد فيها الجمعية العامة تتناول البند المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، اشعر باغراء بأن اتجنب المشاركة في المناقشة ، وموقف بلادى في النهاية بشأن هذا الموضوع أمر معروف ، كما أعتقد أن هذا ينطبق على موقف كل دولة من الدول الاعضاء . أقول اني أشعر باغراء بألا أتكلم لأنني على اقتناع بأنه في العديد من الحالات نجد أن التكرار يثلم الحجة . ولكن طبيعة الفصل العنصرى تؤدي الى تفسير تفويت هذه الفرصة السنوية لادانته على أنها شكل من اشكال قبول حتميته . ولكن ليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة . ان اولئك المسؤولين عن التماذى في ارتكاب ما وصفه المجتمع الدولي بالفعل بأنه جريمة ضد البشرية ينبغي أن يتفهموا بأنهم لن تكتب لهم راحة الى أن يتخذوا تدابير جادة معتمدة لوضع نهاية للفصل العنصرى .

ليس هناك من بند على جدول أعمالنا يستحوذ على نفس الدرجة من الاجماع بقدر البند الذى نبحثه الآن . ان الفصل العنصرى أمر بغض . نددت به كل الدوائر

في العالم . وفيما عدا أولئك الذين يمارسونه في جنوب افريقيا فليس هناك من صوت ارتفع مؤيدا له . وليس هناك من سبيل لقياس مدى وقوة الجهود والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة والعالم بأسره لاستئصال الفصل العنصرى . وربما لا توجد قضية واحدة استحوذت على الاهتمام بهذه القوة ولهذه الفترة الطويلة . ومع ذلك ، فان الفصل العنصرى ما يزال قائما . وآثاره الشريرة يشعر بها يوميا الملايين من الرجال والنساء في جنوب افريقيا الذين ما زالوا يعانون من مهانة معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية في بلادهم . ومرة اخرى هذا العام سوف تعتمد الجمعية العامة عددا من القرارات بشأن هذا البند . وكما كانت الحالة في الماضي غالبا ، فان هذه القرارات سوف تقصر عن الوفاء الكامل بالمستهدف منها . ونتيجة لذلك ، نجد ان الفصل العنصرى سوف يزداد قوة كمبدأ سياسي يرمي الى اضافة الشرعية على نظام اجتماعي نجد فيه ان القلة القليلة لا تشعر بأية قيود في اخضاع شعب باسره بسبب سماته العرقية . واذا كنا نريد أن ننجح فـي محاولاتنا وجهودنا ، ينبغي علينا أن نواجه الواقع ، وسنتوصل بالضرورة الى نتيجة ألا وهي ان كلماتنا وحدها مهما علت في هذه القاعة فانها لن تساعد على تحرير الشعب فـي جنوب افريقيا من نير السيطرة العنصرية . وعلى مر السنين ، اتخذت البرازيل سلسلة من الاجراءات تعتبر في رأينا أفضل اسهام يمكن أن نقوم به بغية تحقيق هدفنا المشترك . ان كل دولة ينبغي أن تكون في موقف يسمح لها بان تعرف بنفسها ما هو السبيل الذى يمكن ان تساعد به النضال العالمى ضد جريمة الفصل العنصرى بشكل أفضل . وبينما قد تكون هناك اختلافات في وجهات النظر بشأن التدابير الأكثر جدوى في المدى القصير ، فان البرازيل على اقتناع بأن كل البلدان قد تحققت بالفعل من أن القضاء على الفصل العنصرى يخدم مصالحها على أفضل وجه وأنه كلما تحقق ذلك بصورة أقل عنفا كلما كان ذلك أفضل .

وفضلا عن الاعتبارات المعنوية والاخلاقية فان التزام البرازيل بالجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصرى هو مسألة تحقق مصالحها الذاتية . ان مصالحنا القومية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسعي من أجل اقرار السلم وتحقيق مناخ من التفهم العام بين الامم . وبالتالي ، فاننا على اقتناع بأنه لا ينبغي ان يدخر اى جهد لمنع التوترات الكامنة في جنوب افريقيا من التطور الى حريق هائل شامل سوف ينتشر بالقطع ليس في مناطق الجنوب الافريقي

فحسب بل يتجاوزها بآثار لا يمكن التكهن بها . ومنذ بضعة أيام مضت قام السيد روبرت ماكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولي بالتحذير بأنه ما لم تقبل سلطات جنوب افريقيا على الفور مبدأ حكم الاغلبية ، فان الجنوب الافريقي بحلول التسعينات سوف يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين مساويا للتهديد الذي يمثله الشرق الاوسط اليوم . ان هذا التحذير يشاطره فيه العديد منا في كل بقاع العالم . ان اعراض ما ينتظرنا منتشرة ألا وهي اضعاف الصيغة العسكرية على ناصبها ، وهو اقليم تحتله جنوب افريقيا بصورة غير شرعية وترفض بعناد ان تنسحب منه ؛ واحتلال جزء من اراضي أنغولا والغزوات العسكرية الدائمة لذلك البلد والمحاولات المتكررة لزعزعة استقرار الدول المستقلة المجاورة ، والاصرار المتزايد على انتهاج سياسة البانتوستانات .

هذه بعض مظاهر سلوك جنوب افريقيا الحالي الذي يمكن أن يصبح من المستحيل احتوائه في المستقبل . لقد قررت ألا أخوض تفصيلا في الموقف في جنوب افريقيا ، ولست في حاجة الى ذلك اطلاقا في المرحلة الحالية لكنني أود أن أعريف قبل أن أختتم حديثي ان زعماء جنوب افريقيا الحاليين ينبغي أن يتعرضوا للضغط من قبل اولئك الذين يمكن أن يكون لهم نفوذ عليهم لكي يدركوا أن الزمن يمر بسرعة ، وأنه ما لم يغيروا سياستهم ، فسوف تواصل المواجهة العنصرية في جنوب افريقيا الازدياد مما يؤدي الى توترات متزايدة في المنطقة .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية) : يشعر شعب اوكرانيا شأنه شأن جميع الشعوب السوفياتية ، بحزن عميق لوفاة ليونيد برجنيف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى .

ان انشطته المتعددة الجوانب في الحزب والدولة امر لا يمكن أن ينفصل عن أكثر المراحل أهمية في تاريخ دولتنا .

لقد اضطلع ليونيد ايليتش برجنيف بدور مرموق في تشكيل وإدارة السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهي سياسة تتسم بالسلم والصداقة بين الشعوب والانفراج ونزع السلاح ومنع اندلاع كارثة نووية . وسوف تتلذذ شعوبنا ملتزمة بهذه السياسة بصورة مستمرة ومتينة . سوف يظل موقفنا المبدئي راسخا ازاء مسألة النضال ضد الاستعمار والعنصرية .

في سلسلة المشكلات المعقدة المتنوعة التي تتلذذها الجمعية العامة للأمم المتحدة نجد أن بند الفصل العنصري وهي السياسة الرسمية البغيضة التي تمارسها الاقليسية البيضاء التي تسعوا بكل الوسائل الممكنة الى الابقاء على سيطرتها على ما يربو على الملايين من السكان الاصليين في جنوب افريقيا ، أمر على جانب كبير من الأهمية .

ومنذ ثلاثين عاما مضت ، في ايلول / سبتمبر ١٩٥٢ ، اقترح ممثلو ثلاث عشرة دولة نامية بتأييد من البلدان الاشتراكية والتقدمية الاخرى ادراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة بشأن الصراع العنصرى في جنوب افريقيا المترتب على سياسات الفصل العنصرى الستى تنتهجها حكومة اتحاد جنوب افريقيا . لقد شعر اولئك الذين بادروا بذلك بالحاجة الى بحث فوري لمشكلة الفصل العنصرى بوصفها انتهاكا صارخا ضخما للحقوق الأساسية والحريات الانسانية التي أعلنها وتضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

غير أن العالم قد شهد في السنوات التالية مزيدا من الجرائم البشعة يرتكبها النظام العنصرى لبريتوريا . فقد أجبر ثلاثة ملايين من السكان السود على ترك الاماكن التي ولدوا فيها ، كما ألقى القبض على ثلاثة عشر مليون افريقي استنادا الى قوانين المرور المذلة التي تقيد حرية الحركة خارج المعازل .

لقد أدت سياسة البانتوستانات المزعومة الى موقف نجد فيه أن سبعة ملايين افريقي لا يتمتعون بحق المواطنة في بلدهم . وتأثر المجتمع الدولي بالأحداث الدامية التي وقعت في شاريفيل في ١٩٦٠ وسوينو في ١٩٧٦ . وتعرض آلاف المدنيين الابرياء للقتل أو الجراح ، بما فيهم الشيوخ والنساء والأطفال . كما ألقى آلاف الاشخاص في غرف التعذيب العنصرية . وكانت أساليب التعذيب الوحشية المتطورة تجرى يوميا في جنوب افريقيا .

لقد اثارت النزعة العدوانية المتزايدة لنظام الفصل العنصرى قلقا بالغاً للمجتمع الدولي واحباطا ازاء الاخفاق في حل المشكلة . وفي ضوء ذلك ، يستخدم عنصرىو بريتوريا قوة السلاح لتخويف الشعوب الافريقية المستقلة ولا رغامها على التوقف عن تأييدها للنضال المشروع لشعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي .

تواصل جنوب افريقيا اغفاء الصيغة العسكرية على احتلالها غير المشروع لقليم ناميبيا وتوسيع انشطتها العسكرية ضد شعب ناميبيا وممثله الشرعى الوحيد المنظمة الشعبية لا فريقييا الجنوبية الغربية (سوابو) . لقد قام العنصريون بأنشطة عسكرية واسعة النطاق ضد جمهورية انغولا الشعبية وهم يحتلون في الوقت الحاضر جزءا كبيرا من أراضي هذا البلد . كما تتعرض كل من زامبيا وموزامبيق لاعمال الارهاب والعدوان المستمرة . وفي ٢٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨١ قامت جماعة من المرتزقة بالهجوم على سيشيل بغية الاطاحة بحكومة هذه الدولة

ذات السيادة . ان تقرير مجلس الأمن والشهادة التي أدلى بها المرتزقة أنفسهم ، همـا
دلالة قاطعة على هذه الاعمال .

ان قائمة الشرور والجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا فـسي
انتهاك للقواعد العامة المعترف بها للقانون الدولي يمكن الاستمرار فيها لفترة أطول . ان خطر
سياسة الفصل العنصرى على السلم والامن الدوليين بيد وواضحا بشكل خاص اذا نظرنا الى
تصرفات بريتوريا في اطار الاستراتيجية العالمية للامبرياليين لقد اشار قادة دول خط المواجهة
في اجتماع القمة الذى عقد في آذار/مارس من هذا العام الى الطبيعة العدوانية المتزايدة
للامبرياليين التي تعتبر جنوب افريقيا أداة لهم في هذه المنطقة .

اننا لا نفتقر الى حقائق تدل لنا على أن التسواطؤ الشامل للدول الامبريالية في الغرب
وعلى رأسها الولايات المتحدة ، مع نظام بريتوريا قد دخل مرحلة نوعية جديدة في الوقت الحاضر ،
وهو العقبة الأساسية للقضاء على النظام الاجرامى للفصل العنصرى . وقد وردت هذه الحقائق
على نحو واضح قاطع في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وعلى سبيل المثال ،
يشير التقرير الى :

" مسؤولية الدول الغربية الكبرى والكثير من الشركات عبر الوطنية وغيرها
من المصالح التي تساعد ، رغم العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فـسي
الابقاء على الفصل العنصرى بواسطة تعاونها بتقديمها الدعم العسكرى والاقتصادى
والتكنولوجى وغيره من أشكال الدعم لنظام الفصل العنصرى " (A/37/22 ف ٣١٢) .
ان تصرفات الولايات المتحدة الامريكية تشير الاستهجان المشروع لأنها توضح النية فـسي
استمرار علاقاتها البناءة مع النظام العنصرى .

وكما علمنا من النشرة التي تصدر في واشنطن تحت اسم " ترانز أفريقيا نيوز " :
" في ربيع العام الماضى ، أحاط مسؤولون كبار من الولايات المتحدة الامريكية
شركاءهم في جنوب افريقيا بأن التخييرات الداخلية في جنوب افريقيا قد لا تكون شرطا
أساسيا لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا .

(السيد كرافتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان سلطات جنوب افريقيا قد ابلغت بأن الولايات المتحدة ستحاول ان تقرب من الوقت الذي يمكن فيه لجنوب افريقيا أن تأخذ وضعها في النظام الاقليمي لمصالح الأمن . واليسسوم نستطيع أن نقول بصورة واضحة أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مخلصه في التزاماتها . ان الارقام تتحدث بصورة واضحة عن التواطؤ بين الولايات المتحدة الامريكية والنظام العنصرى وفقا لما نشسو في النيويورك تايمز من أن ;

* ان قيمة الاستثمارات الرأسمالية الامريكية في جنوب افريقيا زادت بنسبة ٣٣٣ في المائة في عام ١٩٨١ ووصلت الى ٢٦٣ بليون دولار* . (النيويورك تايمز ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ص 1 D)

* ان ٢٥٠ شركة امريكية مع فروعها والشركات المنتمية اليها في جنوب افريقيا مسؤولة عن خمس اجمالي الاستثمار الأجنبي هناك* . (المرجع نفسه ص 14 D)
وان لم تكن هناك رغبة في الابقاء على هذا النظام العنصرى ، فكيف يمكن تفسير القسوس الذي قدمه صندوق النقد الدولي الى بريتوريا . ويرى على البليون دولار ؟ ان ذلك لم يكن ممكنا الا بقيام الحكومة الحالية للولايات المتحدة باستغلال المبدأ الذي يطلق عليه نظام التصويست المرجح . ان كل ذلك يحدث بعد بضعة أيام من النداء العاجل الذي وجهته الجمعية العامة للحيلولة دون منح قروض للمعتدين في جنوب افريقيا . ان هذا يعتبر تحديا لم يسبق له مثيل لافريقيا المستقلة ولمجتمع الدولي ككل .

ان المساعدة العسكرية الواسعة التي تعطيها الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة والبلدان الأخرى الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي واسرائيل الى الأقلية البيضاء في نظام بريتوريا لقيت تنديدا عالميا . لقد قدمت هذه المساعدة رغم حظر الاسلحة المقرر من مجلس الأمن في عام ١٩٧٧ بحظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا مما أدى الى أنه في نهاية السبعينات فلان المستوى العام للاكتفاء الذاتي العسكري في جنوب افريقيا بلغ من ٧٠ في المائة الى ٩٠ في المائة فضلا عن ذلك ، كما ورد في وثيقة الأمم المتحدة A/AC.109/704 ، نجد ان جنوب افريقيا قد أصبحت من كبار الدول المنتجة للسلاح في نصف الكرة الجنوبي والدولة العاشرة في انتاج السلاح على مستوى العالم بأسره .

(السيد كرافتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

اننا نعرب عن قلقنا ازاء محاولات بريتوريا المحمومة للحصول على الاسلحة النووية بمساعدة مؤيديها . وانا أخذنا في الاعتبار ازدياد الطبيعة العدوانية للنظام العنصرى لجنوب افريقيا ، فان تحقيق هذه الخطط ينطوى على عواقب خطيرة ليس بالنسبة لافريقيا فحسب بل والنسبة للسلام والأمن الدوليين أيضا . وفي هذا السياق فاننا نعتقد ان المقرر المقدم من مجموعة السسدول المؤيدة لاعادة دراسة الموضوع في الجمعية العامة لقرار منفصل يطالب بوضع حد لمساعدة جنسوب افريقيا في المجالات العسكرية والنووية هو أمر سليم تماما .

ان المجتمع الدولي لا يمكنه ان يؤجل اكثر من ذلك اتخاذ التدابير الضرورية للقضاء على آخر معقل للعنصرية والفصل العنصرى في عالمنا . ان وفد بلادى يشعر بأن أفضل طريق فعّال يمكن عن طريقه للأمم المتحدة ان تعطي مساعدات عملية للشعب المناضل في جنوب افريقيا تحسب قيادة طليعة نضاله المؤتمر الوطني الافريقي هو ان تكون هناك عقوبات شاملة الزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الجهود المشتركة للحكومات والمنظمات غير الحكومية وجميع ذوى النوايا الطيبة تعتبر ضرورية الآن أكثر من أى وقت مضى للتغلب على الموقف المعوق من جانب الدول الامبريالية ولدعوة مجلس الأمن مرة أخرى لاتخاذ تدابير فعالة ضد نظام الفصل العنصرى بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . ووفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد لأن يعمل بناءً مع كل الوفود فسي النهوض لهذه المهمة .

السيد بولز (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) ؛ ان منظمتنا منسند انشائها تقريبا اضطرت الى ان تبحث المشكلة البالغة الأهمية الفصل العنصرى في جنوب افريقيا الذى يعتبر من أبغض الوان العنصرية ، وهو الأساس لايدولوجية نظام بريتوريا والمبدأ التنظيمى لممارسة سلطة الدولة في جنوب افريقيا . وهذا النظام يسمح للأقلية البيضاء أن تفرض ، بالقوة ، قمعاً مستمراً على الأغلبية غير البيضاء من السكان وأن تستغل هذه الأغلبية بقدر ما تستطيع فسي المجال الاقتصادى ، انه نظام لا يتعارض مع القيم العقائدية والمثل الانسانية للبشر في النصف الثانى من القرن العشرين فحسب ، ولا يتعارض مع المشاعر والوعي الاخلاقى للشعوب فقسسط .

ولكنه ينكر الحقائق المستندة الى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فضلا عن عدد من القرارات والاعلانات الهامة الأخرى لمنظمتنا .

ان اعتماد سياسة الفصل العنصرى واقتفاءها ، يعتبران جريمة ضد الانسانية . ان هذه السياسة في صميمها غير انسانية على الاطلاق ، وهي بحكم طبيعتها عدوانية . وكبقية العقائد العنصرية الأخرى ، فان الفصل العنصرى يتضمن القمع والاضطهاد من ناحية وأعمال العدوان ضد الدول الأخرى من ناحية ثانية . ان ممارسة الفصل العنصرى كسياسة للدولة ليس مشكلة تتعلق فقط بالنظام الداخلى ولكنه يعوق على نحو خطير اتمام عملية تصفية الاستعمار ويشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان سياسة حكومة جنوب افريقيا هي شاهد بليغ على ذلك . ان نظام بريتوريا ، الى جانب القمع العنيف ضد السكان غير البيض ، يواصل احتلاله غير الشرعى لأقليم ناميبيا ، ويرفض الاعتراف بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال كما يرفض احترام وحدة أراضي ناميبيا . ولا يقتصر الأمر على هذا فقط ، بل ان هذا النظام يشن حربا غير معلنة ضد انغولا وموزامبيق ودول افريقية مستقلة أخرى ، ويرتكب أعمال الاثارة والقلقلة والارهاب فسي اراضي هذه الدول المجاورة .

ان اهتمام العنصرين في جنوب افريقيا يكمن وراء جذور محاولة الانقلاب ضد سيشيل ، والطبيعة العدوانية لنظام بريتوريا قد أدت الى موقف نجد فيه ان افريقيا قد تحولت الى بؤرة توتر متفجوة .

وفي منظمتنا وفي محافل أخرى نجد الرأى العام العالمى يستمع الى نظريات عن التطور المزعوم للفصل العنصرى وما يزعم عن التخفيف من حدته الا أن هذه هي محاولات لتبرير ما لا يمكن تبريره وهي حالة احلال الأمنية محل الحقيقة .

ان نظام الفصل العنصرى لا يزال قائما ، رغم حقيقة أن ايدولوجياته وتعصبه يشيران اعتراضا واسعا حول بعض التغييرات التي تحدث من وقت لآخر . ان نظام القوانين التمييزية في مجموعته لا يزال قائما بغير تغيير . ومع تعزيز نظام الفصل العنصرى ، فان اجهزة القمع يجرى تقريرها أيضا ، وخاصة اجهزة الشرطة والجيش ، وبعض الحقائق التي أشير اليها بوضوح في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تشهد ببلاغة على ذلك .

وقد أظهرت بعض الأمثلة بوضوح تام ان الضجة الواسعة التي تثيرها جنوب افريقيا حول بعض التغييرات التي تحدث هناك ليست الا تغييرات هامشية ، الهدف منها هو الدعاية . ان هذا النظام لا يمكن اصلاحه ، والسبيل الوحيد لصلاح الانسانية وتصفية الاستعمار ، والسلم والأمن الدائمين ، هو القضاء السريع على نظام الفصل العنصرى .

ان تنفيذ سياسة الفصل العنصرى يمكن ان يكون مستحيلا اذا امتنع عدد من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، عن تقديم المساعدة السخية والمتنوعة بشكل منتظم الى نظام بريتوريا . ان الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي تعتمد في خططها الاستراتيجية على القدرة العسكرية القوية لجنوب افريقيا ، وعلى سيطرة نظام الفصل العنصرى الرجعي . وهي تؤيد في نفس الوقت ، تمام التأييد سياسة اثاره القلاقل في الدول الافريقية التقدمية ، وهي السياسة التي ينتهجها نظام بريتوريا . ان هذا النظام ، بالنسبة لدول حلف شمال الاطلسي ، ضمن ان اضافي لاستمرار استغلالها ، دون عائق ، للثروة المعدنية ولسوق العملة في الجنوب الافريقي ان الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الأخرى تواصل تسليحها لجنوب افريقيا ورفضهم القرارات الهامة التي اتخذتها منظماتنا ، و ضد ارادة الاغلبية العظمى للرأى العام العالمى . ويحدث ذلك أيضا بنشاط مستمر من جانب اسرائيل ، التي تزيد من مساعداتها لجنوب افريقيا ، كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وكما قيل في محفل آخر وحق ، فان البلدان الغربية المعنية هنا قد اعادت الى الحياة " فرانكستين نووى " وسلحته في جنوب افريقيا . ووسعت تعاونها الاقتصادى مع جنوب افريقيا ، وزادت استثماراتها الرأسمالية في هذا البلد . ويجرى خلق الظروف اللازمة للتعاون الاقتصادى بين مواطن هذه البلدان وبين الشركات الخاصة في جنوب افريقيا .

وكما ورد في دراسة الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، التي نشوت في بروكسل في العام الماضي ، فانه منذ ١٩٧٨ ازداد عدد الاحتكارات الغربية التي تستثمر في جنوب افريقيا مسن ١٨٨٨ الى ٣٠٣٥ أى بزيادة ١١٥٢ احتكارا . وكما تفعل هذه الدراسة فان ٨٠ في المائة من هذا العدد تشكله احتكارات من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، وسويسرا ، وفرنسا ، ان الدول الغربية المعنية تخلق ظروفًا مواتية لأنشطة المؤسسات عبر الوطنية لصالح جنوب افريقيا . ان الاستثمارات في نظام الفصل العنصرى تسير جنبا الى جنب مع عمليات انتهاك الحظر البترولي . وهكذا ، فان الدعم الاقتصادى والدعائى والعسكرى الذى يقدم لنظام بريتوريا ولسياسته التي تقوم على الفصل العنصرى أدى الى وحدة لا انفصام لها في موقف هسند البلدان .

وفي جلسة عامة للجمعية العامة منذ بضعة اسابيع تم التعبير عن الغضب ازا* منح صندوق النقد الدولي قرضا لجنوب افريقيا يزيد على بليون دولار . وهذا القرض سوف يستخدم بالقطوع لتغطية النفقات المتزايدة لجنوب افريقيا ، الناجمة عن عمليات القمع والاحتلال في ناميبيا ، وأعمال العدوان ضد الدول المجاورة المستقلة . ولقد علمنا بمزيد من القلق ان صندوق النقد الدولي تجاهل نداء* منظمنا ومنح القرض لجنوب افريقيا . وقد وقّع قراره هذا مثلو الدول الستى اعاققت بصفة مستمرة اتحان تدابير فعالة ضد نظام الفصل العنصرى .

ان نتائج التصويت في المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولي معروفة تماما . لقد اعتمد هذا القرض بفضل نظام التصويت المرجح في صندوق النقد الدولي من جانب ممثلي جمهورية المانيا الاتحادية ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا والولايات المتحدة الامريكية . ان صندوق النقد الدولي اتخذ مرة أخرى موقف القوة مفضلا جنبي الارباح على مبادئ الانسانية والسلم وتصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي وهذا عمل صارخ يتعارض مع اغراض ومبادئ منظمنا .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يعتقد انه من المفيد ان ننظر عن كعب الى الآثار الخطيرة لمنح هذا القرض بالنسبة للأمن والسلم في الجنوب الافريقي .

ان تشيكوسلوفاكيا حكومة وشعبا يرفضان بغضب وسخط نظام الفصل العنصرى البغيض ويعريان عن تضامنهما الكامل مع شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ، التي تناضل ضد التمييز العنصرى والاستعمار . لقد قطعت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في ١٩٦٣ كل العلاقات مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ونحن نلتزم التزاما كاملا بكل قرارات الأمم المتحدة التي تهدف الى عزل العنصرين في جنوب افريقيا ، والقضاء على نظام الفصل العنصرى ، ومنح الاستقلال السريع لناميبيا ، ووقف عدوان جنوب افريقيا في منطقة الجنوب الافريقي . ونرحب ، بغير تحفظ باعلان عقد لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ، وعلان ١٩٨٢ كسنة دولية للتعبئة من أجل فسوخ جزاءات ضد جنوب افريقيا . كذلك فاننا نرحب بالاتجاه الى عقد مؤتمر دولي ثان ضد التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية .

ونحن نشني بشدة على جهود ونتائج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ونشارك تماما المقررات التي توصلت اليها هذه اللجنة ، التي قدمتها الى الجمعية العامة ، والتي نعتبرها سليمة وفعالة .

ونحن نؤيد أية اجراءات ، بما في ذلك فرض العقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، التي قد تعتمد عليها منظماتنا ، لاجبار نظام بريتوريا على نهد الفصل العنصرى والاستعمار والعدوان . كذلك فاننا نؤيد تمام التأييد التنفيذ العالمى لهذه الاجراءات ، أى تنفيذها الفعلي ، من قبل جميع الدول ، لأن من خلال جهود المجتمع الدولى المشتركة وحدها يمكننا ان نقضي على الفصل العنصرى ، الذى يعتبر وصمة مشينة في جبين الحضارة الانسانية ، ويتناقض تماما مع أغراض منظماتنا وطموحات ومثل كل الشعوب .

السيد لوساكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ ان وفد بلادي قد شعر بحزن عميق لنياً وفاة الرئيس ليونيد برجنيف رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. والنيابة عن وفد بلادي أود أن أعرب عن تعزيتنا المخلصة لوفد الاتحاد السوفياتي على فقسه ان قائده ، الذي كان سياسيا عالميا عظيما .

وان انتقل الآن الى البند قيد البحث ، أود في المستهل ان أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والتي استمرت بشكل فعال ، بالرئاسة القديرة لصدقي العزيز وأخسي السفير يوسف ميتسه -سولي من نيجيريا ، في أن تكون رأس حربة لجهود الأمم المتحدة الرامية الى استئصال الفصل العنصري .

ونظرا الى التزام وتفاني اللجنة الخاصة وصلت الحملة ضد الفصل العنصري الى آفاق جديدة . ان الرجال والنساء ذوى الضمير في العالم بأسره قد تحركت مشاعرهم ، واكتسب الكفاح ضد الفصل العنصري طابعا عالميا حقيقيا .

ومن الأمور ذات المغزى في هذا الصدد ان بحثنا لقضية الفصل العنصري هذا العام قد سبقها اجتماع هام خاص منحت خلاله سبع شخصيات بارزة جوائز لا سهامها البارز في الكفاح ضد الفصل العنصري وفي سبيل قضية الحرية والكرامة الانسانية في جنوب افريقيا . وليس هناك مسن شك في أن هذه الجوائز التي منحت بجدارة سوف تعطي حافزا جديدا في الحملة العالمية لمناهضة الفصل العنصري .

وتعتبر مسألة الفصل العنصري فريدة ، من جوانب عديدة في تاريخ المسائل التي أشارت جدلا دليا . وهي مشكلة ولدت مع الأمم المتحدة ومازالت بلا حل حتى يومنا هذا . ومنذ عسلم ١٩٤٦ ظهرت القضية في كل جدول أعمال سنوي تقريبا لجمعيتنا . وخلال هذه الفترة وصصف المجتمع الدولي الفصل العنصري بأنه أمر يغيض اخلاقيا ، وجريمة ضد الانسانية ، ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ان الأمم المتحدة قد اعتمدت العديد من القرارات التي تدعو الى تطبيق العقوبات كوسيلة لتحقيق القضاء على الفصل العنصري . ومع ذلك ، ورغم الجهود الهائلة التي بذلتها الاغلبية العظمى للدول الأعضاء ، فقد ثبت حتى

الآن انه من المستحيل القضاء على الفصل العنصرى ، الذى هو نظام غير انساني شيطاني يعارضه بشدة الرأى العام العالمى بأسره .

ان الاسباب الاساسية لهذه الحالة تظل تكمن في ان سياسات الفصل العنصرى الستي تنتهجها جنوب افريقيا ، رغم المعارضة والادانة ، تلقى دعما على نطاق واسع داخل الأمم المتحدة وخارجها ولم يترجم اللوم الى عمل نظرا للدعم الذى تقدمه بعض البلدان الغربية القوية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وقد اسهمت أعمال هذه الدول وردود فعلها في الواقع بشكل مباشر وغير مباشر في الحفاظ على الوضع القائم في جنوب افريقيا ، كما عززت أيضا السدور الجغرافي السياسي لنظام الفصل العنصرى في الاقليم ، وهو دور نجد أن شروطه هي الفصل العنصرى داخليا والهيمنة في منطقة الجنوب الافريقي .

ان اصدقاء الفصل العنصرى وحلفاءه يتحدثون عن التزاماتهم التقليدية بالمثل الديمقراطية والحرية ، والعدالة والمساواة . ويقولون بأنهم يمقتون العنف ويختارون الحلول السلمية للمشاكل المستعصية . في الحقيقة ، ان هناك الكثير من الأمور الجذابة نظريا في هذه الاستراتيجية . ولسوء الحظ ، ليس لهذه الكلمات الرقيقة علاقة بقضية الفصل العنصرى في جنوب افريقيا سسواء ما صارت اليه أو فيما يتعلق بمسارها في المستقبل .

ان اصدقاء جنوب افريقيا لم يقدموا أى تفسير منطقي للتناقضات التي تبدو في سياساتهم تجاه الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، ولم يفسروا أيضا كيف توصلوا الى توازن بين مواقفهم الاخلاقية ومصالحهم الوطنية المنظورة في المجالات الاقتصادية ، والسياسية ، والاستراتيجية والعسكرية .

وعبر السنوات الماضية قدم اصدقاء جنوب افريقيا تفسيرين . الحجة الأولى هي أنه لكسي تتمكن الدول من التأثير على سياسات جنوب افريقيا لا بد لها ان تحتفظ بعلاقات ودية مع نظام بريتوريا . والحجة الثانية هي ان التنمية الاقتصادية تعد قوة ذات أثر يؤدي الى التحرر ومسئ ثم فكل هؤلاء الذين يودون أن يقوضوا الفصل العنصرى أو النظام العنصرى ينبغي أن يزيدوا من تجارتهم واستثمارهم معه .

هذه الحجج ثبت انها واهية ان ان عقودا من العلاقات الاقتصادية المفتوحة بين جنوب افريقيا وبلدان غربية معينة قد شهدت تصاعد سياسات جنوب افريقيا القمعية بدلا من تقليدها . وعلاوة على ذلك ، ان الشركاء التجاريين مع هذا النظام العنصرى ، بدلا من الطعن فسيحي سياساته العنصرية قد اصبحوا يقدمون الحجج والاعذار لها . وفي المقام الأول ، ان هسولا* المستثمرين قد جذبتهم جنوب افريقيا نظرا للعائدات الاقتصادية الهائلة التي تيسر عن طريق سياسة الفصل العنصرى لذلك النظام . وبعد كل شيء ان العوائد الاقتصادية المستقلة هسي الاساس المنطقي الذي نجد ان نظام الفصل العنصرى ، بعوامله الجوهرية التي اساسها القسوة العاملة المتوفرة الرخيصة ، يقوم عليها .

ومن الحماقة بالمثل ان نسوق حججا مؤداها ان الدبلوماسيين الاصدقاء في بريتوريا سيكون لهم أى تأثير على نظام الفصل العنصرى عند ما نجد مرارا وتكرارا ان حكوماتهم قد اوضحت بشكسل جلي انها لن تدعم المبادرات الدبلوماسية بعمل ملموس . ان الفصل العنصرى ، بعد كل شيء ، لا يعد تحاملا عنيدا سوف يحمل نظام بريتوريا على التخلي عنه . بل على العكس من ذلك ، فهو نظام مؤسسي يضمن وضعا ، وقوة اقتصادية وسياسية ، وحقوقا انسانية واجتماعية اساسية بطبقسة الاقلية البيضاء الحاكمة باستخدام السلطة والموارد الكاملة للدولة لضمان بقاء الجماهير السوداء في حالة دائمة من العبودية .

واليوم ، وبعد خمسة وثلاثين عاما من اضافة الطابع المؤسسي على الفصل العنصرى ، فانه يستمر في القهر ، والاستغلال ، وانكار الحقوق الانسانية الاساسية للجماهير السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا . وهو يستمر في تحقير وانتهاك انسانية الملايين من الافريقيين نظرا للون جلد هم . وفي محاضرة القاها مؤخرا في جامعة جوهانسبرج وزير الدفاع الامريكى السابق ، ورئيس البنك الدولي السابق السيد روبرت ماكمارا ، ذكر أنه ما لم تتغير سياسات الفصل العنصرى السقي تتبعها جنوب افريقيا بشكل جذرى .

" فانها سوف تؤدى في آخر الأمر الى نزاع عرقي وويل تكون له آثار خطيرة في العالم الغربي بأكمله " . وذكر السيد ماكمارا كذلك ان عدم اتخاذ تدابير للقضاء على الفصل العنصرى الآن معناه " ان يصبح علينا ان نهرع للعمل المستئيس فيما بعد " .

من المؤكد أن الوقت يدركنا وان الخيارات المفتوحة أمامنا تفتتا . فعلىنا أن نعمل بالاجماع لنعضد أقوالنا بأعمال فعلية . وكثيرا ما نجد من بيننا من يعلن ، خصوصا الدول الغربية الرئيسية ، مقتهم لنظام الفصل العنصرى بينما في الواقع يرسخون هذه الجريمة المرتكبة ضد الانسانية . وعلى سبيل المثال صوتت هذه البلدان مؤخرا لصالح منح جنوب افريقيا تسهيلات ائتمانية تزيد قيمتها عن بليون دولار امريكي من جانب صندوق النقد الدولي . وقد فعلوا ذلك رغم انه من المرجح أن يستخدم نظام بريتوريا هذه التسهيلات لدعم مؤسسته العسكرية بغية الدفاع عن نظام الفصل العنصرى . ان التصويت البائس في صندوق النقد الدولي قد أجرى بصورة تتجاهل تماما المعارضة الساحقة لتقديم التسهيلات الائتمانية لجنوب افريقيا .

وليس هناك شك في أن الموقف المتناقض لدول غربية معينة قد عزز من تعنت جنوب افريقيا وبدعم كامل من الولايات المتحدة فان جنوب افريقيا تصر الآن على سحب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لاستقلال ناميبيا . واذا كانت الولايات المتحدة تهتم اهتماما حقيقيا باستقلال ناميبيا ، فلماذا في الوقت ذاته تعطي نظام بريتوريا ذريعة لترسيخ احتلالها غير المشروع للاقليم باثارة مسألة جانبية تماما والاصرار عليها ؟

ان من يجدون الاعذار لجنوب افريقيا في بعض البلدان الغربية قد انشغلوا أيضا بمحاولة خداع العالم وجعله يعتقد بأن نظام بريتوريا ملتزم بالتغيير في سياسات الفصل العنصرى الـتي يتبعها . وأطلقت كثير من الحملات الدعائية لتمجيد ما يسمى بالاصلاحات في نظام الفصل العنصرى . ان الشعب المقهور والمجتمع الدولي بأسره لا يمكن ولا يجب أن يخدعا بهذه الحيل . فما يسمى بالتغييرات انما وضعت لاضعاف صفوف معارضي الفصل العنصرى . وتستهدف هذه التغييرات خلق نزاع بين السود من ناحية وبين مجتمعي الملونين والهنود من ناحية أخرى . وكما هو متوقع ، فقد رفض هذه التغييرات جميع الوطنيين في جنوب افريقيا . ولن يرضي الشعب المقهور ويضع حدا لكفاحه العادل الا القضاء التام على الفصل العنصرى بكل أشكاله وصوره واقامة دولة ديمقراطية يتمتع فيها جميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا ، بغض النظر عن العرق واللون والعقيدة ، بحقوق متساوية بما في ذلك حق انتخاب حكومة وطنية تشيلية .

ان وفد بلادى يشيد بالشعب المقهور في جنوب افريقيا لكفاحه الباسل بقيادة حركة تحريره الوطني . ونحن واثقون بأن كفاحه سوف يتوج بالنصر في المستقبل القريب . وسوف يتم القضاء لا محالة على الفصل العنصرى وسوف يتحقق حكم الأغلبية في جنوب افريقيا .

السيد مصطفى (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع اليوم في وقت من أكثر الأوقات صعوبة وتقلبا في محاولتنا المشتركة لاقامة عالم أفضل . ان المناخ الاقتصادى والسياسى الدولى لم يتحسن . بل في الحقيقة أصبح أكثر سوءا . وبالتالي يقع على هذه الجمعية واجب خاص وهام ينبغي أن تضطلع به هذا العام . وسوف يتوجب علينا أن ننفذ على وجه السرعة قرارات اعلان باريس لعام ١٩٨١ بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا وأن نتخذ تدابير نطبقها فرادى ومجتمعين لتنفيذ أهداف السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصرى .

ان استمرار تطبيق الفصل العنصرى في جنوب افريقيا هو في الواقع أحد التجارب البشرية الأكثر اهانة لكرامة الانسان في عصرنا . وان حقيقة ان الأمور تزداد سوءا انما تتطلب منا مزيدا من الجهود المكثفة والمنسقة . ولا بد من أن يتحرر شعب جنوب افريقيا ، ولا بد من أن يتم الاعتراف بحقوقه وحرياته الأساسية واستعادتها .

ويواصل نظام الأقلية البيضاء في بريتوريا بتعصب دينى شديد فلسفة دولته وسياسته الوطنية المتمثلة في الفصل العنصرى وتنفيذها باصرار . ان هذه الايديولوجية النازية الجديدة ايديولوجية بائدة في أعين العالم وهي سياسة أعلنت من قبل هذه الجمعية العامة والمجتمع الدولي ، انها جريمة ضد البشرية . ان الفصل العنصرى يعتبر تحديا للاخلاقيات الدولية . فهو يتحدى قواعد القانون الدولي ويعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . فالفصل العنصرى وسياسة الفصل العنصرى يهددان السلم والأمن الدوليين . وبحق ، يجب أن يعتبر المجتمع العالمى نظام الأقلية البيضاء في بريتوريا خارجا عن القانون على الصعيد الدولي .

لقد تجاسر نظام الأقلية البيضاء في بريتوريا ، يعضده في ذلك مايلقاه من تشجيع ومساعدة من قلة من الدول الرئيسية بما فيها كيان تل أبيب الخارج عن القانون ، فتصرف بتجاهل تام واحتقار

لقرارات ووجهات نظر المجتمع الدولي . وقام بتعزيز قمعته واعماله الوحشية ، دون عقاب ، ضد شعب جنوب افريقيا . كما قام بفرض الارهاب ضد المناضلين الوطنيين من أجل الحرية في الجنوب الافريقي ، ولجأ بصورة متزايدة الى عمليات الاعتقال والاحتجاز والتعذيب بلا تمييز ضد الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال . وقد ارتكب العدوان ضد جيرانه وانتهك بصورة سافرة سيادتهم واستقلالهم وسلامة أراضيهم .

ومنذ عام ١٩٥٢ ، طرد مايربوعن ثلاثة ملايين من شعب جنوب افريقيا من ديارهم . وألقي القبض على حوالي ١٣ مليوناً من الناس بموجب قوانين المرور المهيينة التي تقيد حرية التنقل خارج المناطق المخصصة لهم . وحرّم حوالي ٧ ملايين من حق المواطنة في أراضيهم عن طريق سياسة البانتوستانات . كما قتل أو شوه آلاف النساء والرجال والأطفال المدنيين وقد احتجز بدون محاكمة لعدة غير محددة مايربوعلى ه شخص . ويعتقد أنه قد جرى تعذيب كثيرين آخرين بصورة وحشية أثناء استجوابهم عن جرائم تحوم الشبهات على أنهم ارتكبوها . ولم تغلت من هذا حتى النسوة والأطفال .

يزداد لجوء جنوب افريقيا اليوم الى العدوان . لقد وسعت من أنشطتها العدوانية عن طريق شن حرب لا تفتقر ضد شعب ناميبيا الذي يسعى للتخلص من العبودية السياسية غير الانسانية لبريتوريا . لقد شرعت جنوب افريقيا ، في ظل نظام الأقلية البيضاء في مفاوضات عسكرية ضد جيرانها ، أنغولا وزامبيا وموزامبيق واشتركت مؤخرا في غزو بالمرتزقة لسيشيل في المحيط الهندي . ان تعزيز قوتها العسكرية وخططها النووية يهدد المنطقة بنزاع ومجابهة أكثر اتساعا مما قد يمثل احتمال تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين .

وما كان يمكن لنظام الأقلية البيضاء في بريتوريا أن يتحدى العالم أو أن يقوم بمخططاته الشريرة دون تأييد وتعاطف من بعض الدول العظمى ومن النظام العنصرى المماثل في تلي أبيب . اننا نناشد تلك البلدان أن تتصرف وفق مثلها العليا وحبها للانسانية ، وأن تعمل بسرعة ، وبشكل جماعي مع بقية المجتمع العالمي لا تخاذ تدابير مشتركة لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا حتى يمكن لشعب هذا البلد أن يتخلص من المعقل الأخير للعبودية الاجتماعية والسياسية غير الانسانية . هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكن عن طريقه استعادة الحقوق والحريات الأساسية للشعب الافريقي ، وعودة قوى الديمقراطية عن طريق مبدأ صوت واحد لكل فرد ، بمجرد القضاء على الفصل العنصرى .

لقد حان الوقت لنعمل في وحدة وبصورة منسقة حتى يمكن أن تتحرر الانسانية من هذه الفترة المأسوية المخزية في تاريخنا ، بعيدا عن الظلم المجحف والمعاناة والمذلة .

لقد شاركت ماليزيا ، بأسلوبها الخاص ، في الجهود التي بذلت منذ عدة سنوات والتي أدت الى طرد جنوب افريقيا من الكومنولث . لقد شاركنا أيضا في الجهود الرامية الى طرد جنوب افريقيا من الأمم المتحدة . كما أننا عملنا بصورة مستمرة ، عن طريق حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ، على ازالة هذه المأساة القائمة في جنوب افريقيا . ونأمل ، عن طريق مشاركتنا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فضلا عن مشاركتنا النشطة في المحافل الاقليمية والدولية الأخرى ، أن نتمكن من المساعدة في ازالة هذه القوى البغيضة للفصل العنصرى من صفحات تاريخنا المعاصر . ولسوف نجاهد لتحقيق أمل نلسون مانديلا الذى قال " ان جنوب افريقيا في جهودها للاحتفاظ بالشعب الافريقي في حالة خضوع دائم ستفشل ولا بد من أن تفشل " .

ان ماليزيا وفاء منها لالتزامها ولموقفها ، كانت من بين الدول التي بادرت بقطع جميع علاقاتها واتصالاتها مع جنوب افريقيا . هناك حظر تام على جميع العلاقات التجارية والاقتصادية بين ماليزيا وجنوب افريقيا ، ومنع تام للسفر وتبادل الأنشطة الرياضية بين البلدين . وسوف نواصل سياسة المقاطعة الكاملة وفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا حتى تمتثل لصوت المجتمع الدولي . سوف تواصل ماليزيا ، في الأمم المتحدة ، الضغط على هذا العدد القليل من الدول التي لا تزال تؤيد جنوب افريقيا ، لتتصرف وفق التزاماتها بمقتضى الميثاق ، ولتجعل لمجلس الأمن مكانة فعالة تحمل جنوب افريقيا على التخلي عن ايديولوجيتها النازية الجديدة ، وعن سياسة الفصل العنصرى . ومن بين هذه الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين ينبغي عليهم ألا يكونوا السبب في عجز الأمم المتحدة ومنعها من الوفاء بهدفها الانساني النبيل لتحرير شعب جنوب افريقيا من هذه العبودية اللاانسانية . وسوف نستكر داءما مواقف وسياسات الأقلية القوية لتقويض سلطة مجلس الأمن واساءة استخدام امتيازاتهم فيه .

يسعد وفد بلادي أن يعطي تأييده الكامل للتوصيات التي تقدمت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الواردة في الوثيقة A/37/22 بشأن التدابير الواسعة النطاق الرامية الى تعزيز العقوبات المفروضة ضد جنوب افريقيا من الناحيتين الكمية والنوعية . ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخالص للعمل الجيد الذى قام به رئيس اللجنة الحاج يوسف مايتاما سولي . كما أننا نقدر الجهود التي قامت بها اللجنة المخصصة لتقديم المشروع المنقح لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية الوارد في الوثيقة A/37/36 ونأمل أن تعتمد هذه الدورة ، المشروع وذلك تأكيداً للروح الأولمبية ولا تفارق غلينيفلس .

وأود أن أختتم حديثي باعادة تأكيد تأييد وفد بلادي والتزامه بأهداف ومقاصد اعلان باريس لعام ١٩٨١ بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، حتى يمكن لروح نلسون مانديلا وغيره ممن قاموا بغر بمعارضة تلك السياسة البغيضة ، أن تستمر في النمو بقوة وفعالية متزايدة .

السيد اداموفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن يعبر عن أسف شعبه العميق للخسارة الكبيرة بوفاة رجل دولة عظيم في وقتنا هذا ، شخص أعطى حياته كاملة من أجل رفاهية الشعب العامل ، هو ليوينيد ايليتش برجنيف .

ان المزايا العامة المعترف بها لليوينيد ايليتش برجنيف تتضمن صياغة ومتابعة السياسة الخارجية للدولة السوفياتية ، وهي سياسة ترمي الى العمل على منع التهديد النووي ، ولتعزيز آمال البشرية في مستقبل خال من الحروب المدمرة . لقد استمعنا بالأمس الى كلمات العرفان لليوينيد ايليتش برجنيف من أبناء افريقيا ومن ممثلي دول أخرى ، ناضلت ضد الاستعمار . وخلال العقود الماضية شهدنا خريطة العالم ظهور العشرات من الدول الافريقية ولا يمكن عكس هذا الاتجاه .

(السيد آدموفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الأمم المتحدة والمجتمع العالمي التقدمي قد أدانا مرارا وتكرارا سياسة جنوب افريقيا للفصل العنصرى باعتبارها تتعارض مع حقوق الانسان وكرامته ، ومع ميثاق الأمم المتحدة وباعتبارها تمثل انتهاكا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وجريمة ضد الانسانية . ان نظام الفصل العنصرى في بريتوريا هو أبغض نظام للسيطرة العنصرية في العالم ، ويمثل استغلالا وانزلا لأكثر من ٢٠ مليون من الأفارقة الأصليين . ان ذلك يسبب وما يزال معاناة هائلة للشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وأيضا لشعب ناميبيا ، وبالإضافة الى ذلك فان هذا النظام يعد مصدرا وسببا لاستمرار انتهاك السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي ، الى جانب أعمال العدوان المنهجية ضد الدول المجاورة ذات السيادة ، وخاصة ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

ان نظام بريتوريا ، الذى قن الفصل العنصرى وجعله سياسة وعقيدة للدولة ، يطأ بالأقدام حقوق الانسان الأساسية للسكان الأفارقة الأصليين ويرد على المظاهرات السلمية لمناهضي الفصل العنصرى بالقمع العنيف . ويعاقب جسديا الوطنيين في جنوب افريقيا وأولئك الذين يناضلون من أجل التحرر من القمع العنصرى والاجتماعي . ان سجون ذلك البلد مكتظة بالمسجونين السياسيين . واذنا ما حكمنا على الأمور في ضوء عدد أحكام الاعدام الصادرة ، نجد أن جنوب افريقيا تأتي في المرتبة الأولى في العالم في هذا الصدد .

وفي تنفيذ خططها العنصرية ، فان سلطات بريتوريا في السنوات الثلاثين الماضية قد طردت بالقسر حوالي ثلاثة ملايين من الأفارقة الوطنيين من ديارهم . وهناك مليون آخر من الأفارقة سوف يعانون نفس المصير في المستقبل القريب . ان ثلاثة عشر مليون أفريقي قد ألقى القبض عليهم في ظل قوانين التصاريح المهينة التي تحظر حرية الحركة خارج المعارك . وبحكم هذه القوانين فان أكثر من ٢٠٠٠ من الأفارقة يلقى القبض عليهم كل يوم .

وبرغم المطالبات من جانب الأمم المتحدة ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا لا يزال يتخذ التدابير القاسية والوحشية ضد السكان الأفارقة الأصليين . وينتهج سياسة البانتوستانات الاجرامية . والأفارقة ، بسبب عنصرهم ، يوضعون فيما يسمى بالأوطان التي يخصص لها أسوأ أنواع الأراضي . ان هدف سياسة البانتوستانات هي تجزئة شعب جنوب افريقيا ، لتخريب حركات التحرر الوطنية المتنامية . وبإنشاء أربعة من هذه المعازل والتخطيط لإنشاء عشرة معازل أخرى ، فان

نظام بريتوريا قد حرم بالفعل ثلث السكان الأصليين في جنوب افريقيا من كل الحقوق في بلادهم . وعند انشاء المعازل فان الأفارقة المعنيين يفقدون مواطنة جنوب افريقيا آليا . وهكذا فان سلطات جنوب افريقيا قد حسمت مشكلتهم الأخرى الهامة ، فقد خلقوا سوقا للعمالة الرخيصة ، التي أصبحت عمالة مهاجرة ، والتي تستغل دون رحمة من جانب الاحتكارات الغربية والاحتكارات في جنوب افريقيا للحصول على أرباح رأسمالية استغلالية .

ان المؤيدين والمدافعين الغربيين عن سياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا يتحدثون أحيانا عن الاصلاح الظاهري للنظام العنصرى في بريتوريا ، ولكن العمليات الشكلية التي تقوم بها سلطات جنوب افريقيا لا تغير ولا يمكنها أن تغير الجانب العنصرى للانسانى في نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . انهم يسعون الى اضعاف نضال السكان الأصليين في البلاد للحصول على حرية حقيقية ، ويسعون الى تحويل موجة الغضب والاحتجاج التي يواجهونها من جانب الرأى العام الدولى . انها مجرد محاولات لضمان بقاء وتكيف نظام الفصل العنصرى البغيض فى وقت نجد فيه أن آخر بقايا الاستعمار في العالم بأسره يجرى القضاء عليها . وقد أكد العديد من المتكلمين بأن نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ؛ ان هذا النظام الكريه الشائن ينبغي بـلـ يجب استنصاله .

ان الأحداث والوقائع التي وقعت مؤخرا وتوضح أن العنصريين في جنوب افريقيا لم يخففوا من سيطرة العنصريين على الوطنيين الأفارقة ، بل على العكس من ذلك فانهم يزيدون منها باستخدام أكثر الأساليب وحشية . واذ كان هناك شيء قد تم اصلاحه في الحياة في جنوب افريقيا وأنا أتحدث عن الاصلاحات الحقيقية وليس عن الاصلاحات الشفهية - فان ذلك يتعلق أساسا بأجهزة البوليس الحربى القائمة بعملية القمع والعدوان .

فمنذ عشر سنوات فان الصناعة الحربية في جنوب افريقيا كانت قادرة على الوفاء بثلاثين فى المائة فقط من طلبات وزارة الدفاع . بينما اليوم نجد أن هذا الرقم ، وفقا لصحيفة فينانشيال ميل بتاريخ ١٧ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، أصبح يقترب من ٩٠ فى المائة . ونحن نعلم أن جنوب افريقيا الآن هي الدولة العاشرة في انتاج السلاح في العالم الرأسمالى . والنفقات العسكرية

في جنوب افريقيا قد ازدادت أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في ١٩٧٧ ، وهي تصل الى حوالي ٣ بليون دولار في السنة المالية ١٩٨١-١٩٨٢ . والميزانية العسكرية لسنة ١٩٨٢-١٩٨٣ تتضمن زيادة كبيرة أخرى في النفقات العسكرية بحوالي ٢٤ في المائة بالمقارنة بميزانية عام ١٩٨١-١٩٨٢ . وخلال السنوات القليلة الماضية فان قوة الجيش في جنوب افريقيا قد زادت بمقدار ٥٠ في المائة ، ويصل تعداد الجيش الآن عدة ملايين ، رغم حقيقة أن جنوب افريقيا تواجه مصاعب اقتصادية ومالية خطيرة .

ان نظام بريتوريا أغفل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، ويقوم بتنفيذ سياسة الفصل العنصرى في ناميبيا أيضا . ويواصل احتلاله غير الشرعي لهذا الاقليم ويوسع من نطاق عمليات القمع الفظيعة التي يرتكبها ضد الناميبيين وخاصة أعضاء المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ويحول ناميبيا الى قاعدة للانطلاق في العدوان على الدول الافريقية المجاورة ذات السيادة . ومن الواضح تماما أن جنوب افريقيا ما كانت لتستطيع مواصلة أعمالها الاجرامية مغللة بوقاحة الأمم المتحدة ومطالب الرأي العام العالمي ، دون المساعدة والتأييد المستمرين اللذين تبتلقاهما من البلدان الغربية الكبرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي . ان مجرد وجود نظام الفصل العنصرى كان يمكن أن يكون مستحيلا بغير التأييد الغربي . ان الاستثمارات الغربية في جنوب افريقيا تصل الى عشرات البلايين من الدولارات ، وحجم التجارة بين جنوب افريقيا والدول الغربية يتزايد بصفة دائمة . وعلى سبيل المثال ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في الوثيقة A/37/22 أنه منذ ١٩٦٢ الى ١٩٨٠ فان تجارة جنوب افريقيا مع الولايات المتحدة قد ازدادت بأكثر من ٣٠٠ في المائة ؛ ومع المملكة المتحدة بأكثر من ٥٠٠ في المائة ، ومع جمهورية المانيا الاتحادية بأكثر من ١٧٠٠ في المائة . وفي ١٩٨١ فان القروض لجنوب افريقيا وصلت الى ٢ بليون دولار ، أى بزيادة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في ١٩٨٠ .

وحتى آذار/ مارس من هذا العام ، بلغت القروض التي حصلت عليها جنوب افريقيا (١ بليون دولار . وكما اتضح مؤخرا ، فان الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى تستغل أجهزة صندوق النقد الدولي لتقديم منح هائلة لنظام الفصل العنصرى . وبعد القرض البالغ ٢٥٠ مليون دولار الذى قدمه صندوق النقد الدولي الى العنصرين في بداية هذا العام شهدنا قرضا قياسيا لنظام بريتوريا يبلغ أكثر من بليون دولار ، وذلك رغم القرار الذى اعتمده الجمعية العامة الذى وجه الى صندوق النقد الدولي ، والذى استنكر مجرد امكانية أو احتمال تقديم مثل هذه المنح الى العنصرين . ونستطيع أن نعدد تفصيلا مساعدات الغرب التي يقدمها الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ولكنني أعتقد أنني لست بحاجة الى الحديث تفصيلا عن التعاون الشامل بين الدول الغربية ونظام الفصل العنصرى في المجالات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والعسكرية ، وخاصة التعاون النووى أيضا ، وغيره من مجالات النشاط . ان هذا الأمر واضح ومعروف تماما . ونذكر فقط بعض الأمثلة على الاهتمام المفرط من جانب الولايات المتحدة من أجل رخاء النظام العنصرى لبريتوريا ، وهي الأمثلة التي ظهرت في الصحف هذا العام .

في نهاية شباط/فبراير من هذا العام ، خفضت حكومة الرئيس ريفان من القيود على التجارة مع جنوب افريقيا وصفة خاصة ، فانها فتحت الباب أمام الشركات الأمريكية لتقديم ما يسمى المعدات غير العسكرية بما فيها أجهزة الحاسب الالى والكروني والاتصالات الى الشرطة والجيش في بريتوريا . وفي أيار/ مايو من هذا العام ، انتهجت حكومة ريفان سياسة مرنة كثيرا تسمح للولايات المتحدة بأن تزيد من بيع المواد النووية لجنوب افريقيا . وقد أخبرتنا وزارة التجارة في الولايات المتحدة أنه منذ أيار/ مايو ١٩٨٠ منحت خمسة تراخيص تصدير لشراء معدات من الولايات المتحدة للبرنامج النووى لجنوب افريقيا . وفي الآونة الأخيرة في ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام نشرت صحيفة الواشنطن بوست أن حكومة ريفان تبحث بناء على طلب من وزارة التجارة في الولايات المتحدة تقديم معدات معدنية حديثة لجنوب افريقيا يمكن أن تستخدم لانتاج عناصر هامة في الأسلحة النووية .

كل هذه الأعمال وغيرها كبير من جانب الحكومة الأمريكية دليل بل انها تنفيذ للاستراتيجية الإقليمية الجديدة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالجنوب الافريقي . ان جوهر هذه الاستراتيجية هو مبدأ إعادة الاستعمار . ويمكن لجنوب افريقيا أن تقوم بدور في هذه الاستراتيجية يتشمل فسي اثاره القلاقل في الدول الافريقية المستقلة .

ان الهدف من ذلك كله هو أن الحفاظ على هذا الجيب من جيوب العنصرية والاستعمار في الجنوب الأفريقي هو في المصلحة الاقتصادية والاستراتيجية في المدى الطويل للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى التي ترى في جنوب أفريقيا حصنا كبيرا للعنصرية ومنطلقا للعمل ضد حركات التحرر الوطني في أفريقيا . ووفقا للتقرير الشامل الذي أعدته اللجنة المعنية بدراسة سياسة الولايات المتحدة بالنسبة الى الجنوب الأفريقي المعنونة " جنوب أفريقيا : انتهاء الوقت " التي نشرتها مؤسسة دراسات السياسة الخارجية في ١٩٨١ ، فان من بين اهتمامات وأغراض الولايات المتحدة في جنوب أفريقيا ، تمثل النواحي الدفاعية والاستراتيجية أهمية قصوى . ومن ثم نرى أن ذلك يهدف الى ضمان الحصول على الكروم والمنغنيز والبلاتين والفاناد يوم وهلم جرا من جنوب أفريقيا . ويوضح ذلك كله أن نظام بريتوريا أداة نشطة للامبرياليين في أفريقيا . ان الامبرياليين يستخدمون نظام جنوب أفريقيا بشكل سافر كأداة لارتكاب أعمال مسلحة وتخريبية ضد الدول ذات السيادة في الجنوب الأفريقي . وهم لا يعبأون بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمنح الاستقلال لنايبيا ، ويقومون بمحاولات للابقاء على هذا البلد كمعزل من معازل العنصرية والقمع لسنوات طوال قادمة . ولهذا فان الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة باستخدام حق النقض مرات عديدة في مجلس الأمن قد أعاققت اتخاذ تدابير فعالة ضد نظام الفصل العنصري . ان ضمير الانسانية يطالب بوضع حد لسياسة الفصل العنصري اللانسانية الشائنة .

ان الاحتلال غير الشرعي لنايبيا من قبل جنوب أفريقيا العنصرية يجب أن يوضع له حد أيضا ، كما أن السلطة في هذا البلد يجب أن تنقل على الفور ودون شرط الى شعب ناميبيا ومثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . لابد من وضع نهاية حاسمة لأعمال العدوان التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد الدول الأفريقية ذات السيادة . وصفة خاصة ، يتعين أن تنسحب قوات جنوب أفريقيا العدوانية فوراً من أنغولا . ولابد من تحرير شعبي ناميبيا وجنوب أفريقيا من القمع الاستعماري العنصري .

يؤيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية التدابير الرامية الى استئصال سياسات الفصل العنصري ، الواردة في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة ويطالب بامتناع صارم للجزءات التي فرضت على نظام بريتوريا ويدعو مجلس الأمن الى اعتماد جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي الختام ، نود أن نؤكد من جديد اقتناعنا بأن النضال العادل ضد القمع الوطني والعرق في جنوب افريقيا سوف يكلل بالنجاح الكامل ، وأن نظام الفصل العنصرى البغيض سوف يسقط . ان الواجب المباشر للمجتمع الدولي هو أن يعزز هذه الغاية بكل الطرق المتاحة له .

السيد بوغبي (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انقضت ثلاثون عاما

منذ أول مرة قامت الجمعية العامة فيها بالنظر في مسألة الفصل العنصرى . وخلال هذه الفترة الطويلة ، قام المجتمع الدولي على نحو فعال بزيادة ضغطه على حكومة جنوب افريقيا بغية تحقيق الاستئصال العاجل والنهائي لممارسة بغيضة اعتبرت جريمة ضد الانسانية وتحديا لمنظمتنا . لقد أدى هذا الضغط الى زيادة عزلة بريتوريا على الصعيد الدولي . بيد أن هذا الضغط لم يؤد الى التغييرات الأساسية التي طالبت بها الجمعية العامة .

ومع ذلك لم يؤد هذا الضغط الى التغييرات الأساسية التي طالبت بها الجمعية العامة . وفي حقيقة الأمر فانه باستثناء بضعة اصلاحات طفيفة لا تؤثر في الجوانب الجوهرية لسياسة الفصل العنصرى فان التمييز العنصرى مازال هو السياسة الرسمية لدولة جنوب افريقيا . ونجد أن شعب جنوب افريقيا اليوم يتعرض للقمع كما كان متعرضا له منذ ثلاثين عاما وأسباب ذلك بسيطة وتمتت الاشارة اليها مرارا وتكرارا في الجمعية العامة . ان الفصل العنصرى يعتبر نظاما جائرا غير عادل لا يمكن أن يتحسن عن طريق الاصلاحات السلمية . ان البديل الوحيد الصالح المقبول هو استئصاله بصورة كاملة .

ان استمرار سياسة الفصل العنصرى يؤدى الى أزمة عميقة الجذور في جنوب افريقيا ، و اذا تم استمرار هذه الأزمة فيمكن أن تعود بآثار خطيرة على السلم والأمن في جنوب افريقيا . ان هذا الموقف الذى يثير القلق يعنى أن حكومة جنوب افريقيا ينبغي عليها أن تقوم بصورة جذرية سريعة بتغيير موقفها الحالى . ولكن ما يؤسف له أن هذا التغيير الضرورى في المسالك يعتبر بعيد المنال . وفي حقيقة الأمر فانها لم تقم بتطبيق الاصلاحات الأساسية التي طالب بها شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولى . ان حكومة جنوب افريقيا قد واصلت تطوير سياسات يمكن أن تفسر فقط على أنها تسعى الى تعزيز سياسة الفصل العنصرى وليس استئصالها .

ان بريتوريا تقوم بصورة مستمرة بتطوير سياسة البانتوستانات وتواصل سجن وقمع القادة السياسيين والنقابيين والدينيين للأغلبية الافريقية . وفضلا عن ذلك فان جنوب افريقيا مازال تحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة وتضع العقبات في طريق نضال ذلك الشعب من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال ، كما أنها تشن هجمات لا مبرر لها ، وعدوان على دول خط المواجهة التي تسعى حكومة بريتوريا الى اشاعة عدم الاستقرار فيها . وحتى اليوم نجد أن جنوب افريقيا تحتل جزءا من أنغولا وتنتهك سيادة ووحدة أراضي واستقلال هذه الدولة وتهدد بدرجة خطيرة السلم والأمن في تلك المنطقة .

ان استمرار صلف حكومة جنوب افريقيا والخطر الذى تمثله سياسة الفصل العنصرى على السلم والأمن الدوليين يقتضيان من المجتمع الدولى بصورة ملحة محددة أن يزيد من ضغطه على بريتوريا ، وهذا ينبغي أن يتخذ شكل تدابير فعالة تم ذكرها بصورة متكررة من قبل هذه الجمعية

العامه ، ومن الواضح أن الاحباط الذى يشعر به معظم أعضاء منظمنا يدل بصورة متزايدة فسي كل مرة تبحث الجمعية العامة هذا البند ، على أنه يرجع بدرجة كبيرة الى حقيقة أن الرأى العام في هذا المحفل العالمى لم يستمع اليه مجلس الأمن بالشكل المناسب .

ولسنا في حاجة الى القول بأن فعالية مجلس الأمن فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا تعتبر أحد العوامل لزيادة عدم الثقة في منظمنا ، فضلا عن ذلك فانه يعتبر دافعا قويا لاستمرار جنوب افريقيا في مواصلة هذه السياسة .

وأسباب عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بالمسؤولية السليمة في هذا المجال معروفة حق المعرفة لنا جميعا ، ولقد خاضت فيها باستفاضة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها هذا العام . وهذه الأسباب توضح أن المصلحة وليس العدل هي في العديد من الحالات مقياس للاجراءات التى تتخذ ضد جنوب افريقيا ، وهي نفسها التى حدثت بصندوق النقد الدولى مؤخرا الى أن يتخذ قرارا يتنافى مع وجهة نظر الأغلبية الساحقة للجمعية العامة بمنح جنوب افريقيا ائتمانا قدره نحو ١١ بليون دولار .

واننا نؤكد تضامن الأرجنتين مع نضال افريقيا ونضال المجتمع الدولى لاستئصال الفصل العنصرى في جنوب افريقيا استئصالا شاملا عاجلا . ان هدفنا بالنسبة الى هذا البند هو نفس الهدف الذى نبتغيه بالنسبة الى افريقيا بأسرها ألا وهو القضاء الكامل على العنصرية في الجنوب الافريقي واقامة مجتمع على أسس من العدالة والمساواة في جنوب افريقيا وناميبيا لأن هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكننا من اعادة الاستقرار الى هذه المنطقة الهامة من العالم وتحقيق التطور المتسق للقارة الافريقية .

وتبعاً لذلك تؤكد الأرجنتين بصورة قاطعة دعمها القوي لقرارات الجمعية العامة وتشارك في المناشدة التى توجه بها المجتمع الدولى لكي تحجم جنوب افريقيا عن مواصلة السير على الدرب الذى حددته لنفسها .

وأخيرا ، نود أن نعرب عن شكرنا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التى تمكنت تحت الرئاسة المقدرة للسفير ميمه سولي من مواصلة القيام بعمل على جانب كبير من الأهمية فسي اعداد دراسات والتقدم بمقترحات نأمل أن تعكسها قرارات الجمعية العامة بصورة سليمة .

السيد نيسيوري (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تلقينا بالأمس بعميق الأسى نبأ وفاة الرئيس ليونيد ايليتش برجنيف وسوف يذكر دائما لخدماته لبلاده وشجاعته وقيادته المبرزة طوال الثمانية عشر عاما الماضية كسكرتير عام للحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورئيس مجلس السوفييت الأعلى . ان وفاته سوف يحزن لها كثيرا شعب بلدى والمجتمع الدولي بأسره . وباسم حكومة وشعب اليابان أود أن أقدم أخلص العزاء والمواساة السى أسرة السيد برجنيف والى أعضاء الوفد السوفياتي في الأمم المتحدة والى حكومة وشعب هذا البلد العظيم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ان مسألة سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ما تزال أمرا يثير قلق المجتمع الدولي لسنوات طويلة عديدة . ان المجتمع الدولي موحد في معارضته للتمييز العنصرى لاسيما الفصل العنصرى والعنصرية المقننة التي تمارسها جنوب افريقيا والتي تواصل حرمان الأغلبية الساحقة من الرجال والنساء هناك من حقوقها الأساسية وكرامتها .

ان أحد أغراض ميثاق الأمم المتحدة كما ورد في الفقرة الثالثة من المادة الأولى والمادة ٥٥ من الميثاق هي تحقيق التعاون الدولي في :

" تعزير احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . . . "

ولكن مما يبعث على الأسف أن هذا المبدأ الأساسى لا يحترم في جنوب افريقيا . وما يرثى له أنه رغم الجهود الدولية لاقتناع حكومة جنوب افريقيا على أن تتخلى عن سياستها في الفصل العنصرى ، فان أغلبية الشعب في ذلك البلد ما تزال تقاسى في ظل هذه السياسات الشريرة التي وصفت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/37/22 .

لقد ظلت اليابان لفترة طويلة مناديا قويا بمبدأ المساواة العرقية . ان دخول هذه السياسة في مجتمعات الدول الحديثة منذ قرن مضى ، تم في وقت كانت فيه معظم شعوب آسيا وأفريقيا تعاني من سياسات تمييزية عرقية . ان مئات الآلاف من اليابانيين الذين هاجروا الى قارات أخرى في فترة ما قبل الحرب عوملوا معاملة مهينة في العديد من الدول التي هاجروا اليها . ولعدد من السنين كانت اليابان تقف وحدها تقريبا في النضال ضد التمييز العنصرى . وقد حاولت اليابان في ١٩١٩ عند نهاية الحرب العالمية الأولى أن تدرج شرطا يعلن المساواة العرقية في عهد عصبة الأمم ، الا أن جهودها هذه ذهبت أدراج الرياح .

وبالتالي ، فان معارضة اليابان للتمييز العنصرى لا تستند على مفهوم عقلي مجرد ، ولكنها انبثقت من تجربتنا المريرة التي جعلتنا حساسين بصورة عميقة لهذه المشكلة .

ولهذا السبب ، تتمسك حكومة بلادي بثبات بموقفها في معارضة كافة أشكال التمييز العنصرى وتعارض بشدة سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . ان سياسات الفصل العنصرى لا ينبغي التسامح معها ، لأنها تظاً واحداً من أكبر المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، الا وهو احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون أى تمييز عرقى . ان سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا ينبغي أن يتم التنديد بها بقوة وينبغي على هذه الحكومة أن تنهي هذه السياسات بصورة نهائية .

لقد قيل ان حكومة جنوب افريقيا سوف تتخذ في القريب العاجل بعض التدابير لتحسين الوضع السياسى للاسيويين ، ومن يطلق عليهم بالملونين في جنوب افريقيا . غير أننا لا نعتقد أن تدابير من هذا النوع سوف تسهم في تحقيق تغير أساسى في الموقف ، لأن المشكلة لا يمكن أن تحسم ، الا بالاعتراف لكل أفراد الشعب في جنوب افريقيا بحقهم في الحرية والمساواة دون النظر للعرق ، والسماح لكل الأفراد بأن يشاركوا على قدم المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادهم .

يدرك وفد بلادي تماما الشعور السائد بأنه طالما أن هذا الفيض الزاخر من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة على مر الثلاثين سنة الماضية ، قد فشلت في تحقيق تغير مجد فى سياسات جنوب افريقيا ، فانه ينبغي على المجتمع الدولى أن يتخذ اجراء جذريا اقوى . وبينما

نشارك تماما هذا الاحساس بالاحباط ، فاننا نواصل الالاح بأنه في الجهود الرامية الى تحقيق الازالة العاجلة للفصل العنصرى ، فاننا ينبغى أن نتجنب استعمال العنف . انه من الحسم أن يواصل المجتمع الدولى توحيد جهوده وفرض أقصى ضغط على حكومة جنوب افريقيا بالوسائل السلمية ، وتشجيع الحركات التقدمية والمستنيرة في جنوب افريقيا على القيام بأعمال أكثر فعالية . والهدف النهائي لجهود المجتمع الدولى ينبغى أن يتثل في حمل حكومة جنوب افريقيا على أن تتخلى عن سياستها في الفصل العنصرى بصورة نهائية . وتحقيقا لهذه الغاية اتخذت حكومة بلادى بالفعل التدابير الآتية : فهي لا تحتفظ بأية علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، وترفض الاعتراف باستقلال ما يطلق عليه " بالترانسكاي أو بوفوتاتسوانا وفاندا ، وسيسكاي ، ولا تصدر تأشيرات دخول لأهالى جنوب افريقيا بغية المبادلات الثقافية والتربوية أو أنشطة الرياضة ، ولا تسمح بالاستثمار المباشر في جنوب افريقيا من قبل الرعايا اليابانيين أو الهيئات الاعتبارية .

وفضلا عن ذلك ، فان حكومة اليابان احتراما منها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، قد طالبت مصارف النقد الأجنبي اليابانية وفروعها في الخارج ، بأن تمتنع عن تقديم أية قروض لجنوب افريقيا . ونتيجة لذلك فانه لا يوجد مصرف يابانى أو فرع له في الخارج على استعداد لأن يقوم بتقديم أية قروض لجنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، يود وفد بلادى أن يشير الى أن المعلومات الواردة في النشرة المعنونة " القروض المصرفية لجنوب افريقيا من ١٩٧٩ الى منتصف ١٩٨٢ " (A/AC.115/1982/CRP.6) لا تعكس الموقف الفعلى . وفيما يتعلق بالتعاون العسكرى مع جنوب افريقيا ، فلقد التزمت اليابان لفترة طويلة بالمبادئ الثلاثة الخاصة بحظر السلاح ، وحظرت بالتالى توريد الأسلحة والمعدات ذات الصلة الى جنوب افريقيا من قبل الرعايا اليابانيين أو المنظمات اليابانية .

وفيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فان اليابان لا تصدر مفاعلات نووية أو أية مواد ذات صلة لجنوب افريقيا ولا تقدم اليها أيضا أية مساعدات تقنية في مجال تنمية التكنولوجيا النووية .

لقد شاركت اليابان في المؤتمر الآسيوى الاقليمى لمناهضة الفصل العنصرى الذى نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع حكومة الفلبين ، الذى عقد في مانيلافسي

الفترة من ٢٤ الى ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٢ . ان هذا المؤتمر الناجح الذى حضرته دول عديدة من آسيا والمحيط الهادئ دلت بوضوح على تضامن شعوب المنطقة مع الشعوب التي ترح تحت نظام الفصل العنصرى البغيض . ويعرب وفد بلادى عن تقديره لحكومة الفلبين على استضافة هذا الاجتماع الهام .

ويؤيد الشعب الياباني باستمرار الحركات في جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى . لقد وفرت بلادى المساعدات الانسانية التي أمكنها توفيرها عن طريق الاشتراكات السنوية في الصناديق ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ، وسوف نواصل بذل قصارى جهدنا لخدمة الشعوب المظلومة على أمرها في هذا الجزء من العالم .

السيد آدن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أبدأ بياني

حول البند المعروف علينا ، أود أن أضم صوت وفدى مع أصوات أولئك الذين سبقوني في الحديث معربين عن تعازيهم للوفد السوفياتي لوفاة القائد السوفياتي السيد برجنيف .

يذكرنا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بأنه يمكننا في هذا العام أن نحيط علما بعدد من المعالم الأساسية في تاريخ اشتراك الأمم المتحدة في محاولة ايجاد حل لمشكلة الفصل العنصرى . لقد انقضى ٣٠ عاما منذ أن أدرج موضوع الفصل العنصرى في جدول أعمال الجمعية العامة ، وانقضى ٢٠ عاما منذ انشاء اللجنة الخاصة وتم توجيه نداء للدول الأعضاء لاتخاذ تدابير ملموسة ضد الفصل العنصرى .

ويمكن أن نضيف أنه منذ ١٠ سنوات عزز مجلس الأمن حظر تصدير السلاح الى جنوب افريقيا ولقد انقضت ست سنوات تقريبا منذ أن أصبح هذا الحظر الزاميا . وبطبيعة الحال فاننا نقتررب من نهاية السنة الدولية لتعبئة الجهود ضد جنوب افريقيا ، وهي السنة التي توافق الذكرى السنوية السبعين لانشاء المؤتمر الوطني الافريقي . ان وفدى يوجه الى هذه المنظمة تهانيه الحارة لنضالها التاريخي ولجهودها المستمرة التي لا تكل باسم الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا .

وفي السنوات الأخيرة رفعت معنوياتنا حركات التحرر الوطني الناجحة الشجاعة على حدود جنوب افريقيا ، وهي حركات احتوت انتشار الفصل العنصرى وجعلت هدف القضاء على العنصرية والاستعمار من الجنوب الافريقي أقرب الى التحقيق . ولا حظنا أيضا الا نطلاق القوى الناجح للنضال التحررى في داخل جنوب افريقيا ذاتها . ومع ذلك ، فان الذكرى السنوية التي نحتفل بها هذا العام لا يمكن الا أن تذكرنا بالصعاب التي لا تزال تقف في طريق استئصال الفصل العنصرى ، والفرق المحزن بين أهداف ومنجزات الأمم المتحدة في هذا الصدد . ان سرطمان الفصل العنصرى الخطير لا يزال راسخا في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، فان نظام بريتوريا لا يزال يحاول ممارسة الهيمنة على الجنوب الافريقي من خلال التخريب والعدوان العسكرى ، ومن خلال استمرار احتلاله غير الشرعى لناميبيا . ونتيجة لذلك هناك توتر مزمن ، وصراع واراقة دساسة في الجنوب الافريقي ، ويتعرض السلم والأمن الدوليان والاقليميان لتهديد خطير . وهناك البعض الذين يزعمون أن الفصل العنصرى سوف يختفي بفعل القوى الاقتصادية وغيرها من القوى ، والذين يجدون من المناسب أن يقبلوا محاولات جنوب افريقيا تغطية الوجه القبيح للفصل العنصرى باجراءات تجميلية . ولكن اللانسانية الأساسية والظلم الكامن في الفصل العنصرى لا يمكن اخفاؤهما ، وسوف يكون من الصعب على أى أحد أن يفكر أن كل أمل في التقدم نحو مجتمع عادل في جنوب افريقيا قد تم رده بقسوة . ان الشاهد القوى على الخداع الكامن وراء دعاية جنوب افريقيا يمكن أن نراه في القرار الذى أجيد اعلمه الذى يسمح بانشاء نقابات للعمال السود . لقد اعقب هذا القرار عطية تعقب منظمة للزعما النشطين في هذه النقابات وموت الكثيرين ومن بينهم لورنس نزانجا ونيل أجيت ، اللذان ماتا بعد عطية استجواب وتعذيب قاسية أثناء احتجازهم .

ومع اتساع نطاق تطبيق سياسات الفصل العنصرى وازديادها عمقا ، يصبح من غير المقبول ان يتواجد هذا النظام المتفرد في لانسانيته في عالم من المفروض انه متمدين . ولقد شهدنا سويتو تفوق شارينيل كرمز للقسوة العنصرية . ان سياسة البانتوستانات لا تزال تحرم الافارقة من أرضهم وتجعلهم غرباء فيها وتجعل الغالبية الافريقية حبيسة نمط للعطالة المهاجرة المستعبدة . ويجسرى

وضع تشريعات من أجل زيادة قبضة قوانين التصاريح المخزية التي تسير جنباً الى جنب مع نظام البانتوستانات . ان هذه الجمعية يجب أن تدين بقوة التشريع المقترح بعنوان " الحركة والتوطين المنظمين للسود " . ويسعى ذلك التشريع الى ابطال قرار المحكمة العليا في جنوب افريقيا الذي يميل الى التسامح في قوانين التصاريح التي تؤثر على العائلات ؛ وسوف يعزز هذا التشريع من جديد الفصل بين الازواج والزوجات وبين الأطفال والآباء . كما انه سيؤدي الى تشديد قبضة النظام الذي يضع في اوطان فقيرة الافارقة غير المطلوبين لمهام محددة من جانب هيكل السلطة البيضاء .

ويزعم البعض ان جنوب افريقيا بها مجتمع مفتوح يحكمه القانون . ان الحقيقة الكئيبة هي ان هذا المجتمع ليس حراً وقوانينه ليست عادلة فيما يتعلق بالأغلبية الافريقية . واليوم لا يسمح لأي أصوات معارضة ، من السود أو البيض ، بأن ترتفع ضد منظومة من القوانين ودستور تقوم فلسفتها على العنصرية . وكما نعرف ، فان زعماء معتدلين ورجال دولة قد يرين في جنوب افريقيا مثل نيلسون مانديلا ، وستيفن بيكو ، والاسقف يزوموند توتو ، إما انهم سجنوا ، أو قتلوا أو حظر نشاطهم ، وريتوريا لا تستمع الى الاحتجاجات من جانب المجتمع الدولي ازاء الاحتجاز بغير محاكمة ، وتعذيب وقتل المسجونين السياسيين .

ان ظلم الفصل العنصري قد بلغ ذروته في اعادة تأكيد نظام الأقلية مؤخرًا على تصميمه على استبعاد الأغلبية السوداء الى الأبد من الاشتراك في العملية السياسية الوطنية . وان الأفارقة عليهم أن يقبلوا بدلا من ذلك مهزلة ما يسمى " حق تقرير المصير والاستقلال " في الأوطان التي تسيطر عليها ريتوريا ، والتي ينفون اليها ضد ارادتهم .

ومن سوء الحظ أن جهود المجتمع الدولي الرامية الى عزل جنوب افريقيا حتى تغير سياساتها البغيضة قد أبطلها الى حد كبير التأييد والتعاون اللذين يحصل عليهما نظام ريتوريا من اصدقائه وشركائه التجاريين الأقوياء . وهذه بطبيعة الحال ، ليست ظاهرة جديدة . لقد اتضح خلال العقود الثلاثة الماضية وقد لاحظنا ذلك خلال مناقشاتنا ولكن بيننا واصلت الحكومات والمؤسسات الكبرى تعاونها مع جنوب افريقيا في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ، فقد

ازداد شعور الدول الافريقية والدول الأخرى بالفزع ء وخيبة الأمل ء والاحباط ء على نحو مطرد .
 وبغير شك فان هذا التعاون قد اسهم اسهاما قويا في تعزيز سياسة الفصل العنصرى وعـــدم
 الاستقرار في الجنوب الافريقي . ان الحلفاء والشركاء التجاريين لنظام بريتوريا لا يمكنهم ان يهربوا
 من مسؤوليتهم عن صبح جنوب افريقيا على نحو خطير بصيغة عسكرية الأمر الذى يتم تنفيذه برغم الخطر
 على تصدير السلاح اليها ء كما لا يمكنهم ان يهربوا من مسؤوليتهم عن حياة جنوب افريقيا للقدره
 على صنع الأسلحة النووية التي يمكن ان تستعملها في الابتزاز النووى لدول الجنوب الافريقي .
 ان توفير الدعم الطلي الهائل لنظام الفصل العنصرى من جانب صندوق النقد الدولى - وهو
 هيئة تابعة للأمم المتحدة - قد أدين وحق من جانب الأغلبية العظمى للدول الأعضاء ء ولكن هذا
 التطور يعكس مرة أخرى قوة المصالح في جنوب افريقيا . ويوضح ايضا قدرة تلك المصالح على احباط
 جهود الأمم المتحدة من أجل حرمان نظام الأقلية العنصرى من أن يحظى بالعلاقات الدبلوماسية
 العادية . هذه المصالح تبدو لا مجالية ازا حقيقتة أن جنوب افريقيا سوف تستخدم بغير شك أموال
 صندوق النقد الدولى من أجل تعزيز أكثر للفصل العنصرى ء ولمواصلة اعتدائها العسكرية ضد
 دول الخط الأول ء ولمواصلة احتلالها غير الشرعى لنايبيا وسيطرتها العسكرية عليها .
 ان الجمعية العامة تلاحظ أيضا التعاون النووى والعسكرى الاسرائيلى مع نظام يطبق
 الفلسفة النازية القائمة على تفوق العرق . ان لا أخلاقية وانتهازية مثل هذا التعاون مع بريتوريا ء
 الذى يتم في تحد صريح للأمم المتحدة تستحق أن أشد أنواع الادانة .
 ومن الواضح ان المجتمع الدولى لا يزال يواجه مهمة صعبة للقضاء على العنصرية والاستعمار
 في الجنوب الافريقي . ومع ذلك ء فان الأمم المتحدة نجحت في ابقاء مسألة الفصل العنصرى امام
 ضمير العالم ء ولا شك أن الجهود المطردة لأغلبية الدول الأعضاء سوف تستمر مادامت الملايين من
 الافارقة تتعرض لهذه الجريمة ضد الانسانية .
 ان وفدى يرحب بالدعم المتزايد الذى يعطى لأهداف السنة الدولية للتعبيثة من أجل فرغ
 الجزاآت ضد جنوب افريقيا . ولقد اتضح منذ أمد طويل ان التهديد للسلم والأمن الاقليميين
 والدوليين الذى تشكله سياسات جنوب افريقيا العرقية والعدوانية واحتلالها غير الشرعى لنايبيا ء

يتطلب عملاً بموجب الفصل السابع من الميثاق . ان العمل القيم للمنظمات الوطنية غير الحكومية من أجل الحصول على دعم على مستوى الجماهير للعمل ضد الفصل العنصرى هو اسهام آخر هام في الحملة الدولية .

ومع ذلك ، يبدو واضحاً ، أن الضغط الخارجى الفعال من أجل أحداث تغيير في جنوب افريقيا لا بد وان يأتي من شركائها التجاريين الرئيسيين . ولا يمكنهم أن يزعموا أكثر من هذا ، وان يصدقهم أحد ، بأن الأحوال في جنوب افريقيا قد تحسنت أو أن الفصل العنصرى سوف ينتهى طواعية . لا بد أن يواجهوا بصراحة حقيقة انهم بمواصلتهم تدعيم روابطهم مع جنوب افريقيا فانهم يضعون انفسهم الى جانب الظلم ، والقمع ، والعنصرية .

وفي الفترة الأخيرة ، تم الادلاء بتصريحات عنيفة هامة بشأن الفصل العنصرى من جانب رجلين من رجال الدولة الغربيين يتمتعان بالاهتمام والاحترام الدوليين . فقد دعا هنرى كيسنجر ، عندما تحدث في جنوب افريقيا ، الى كرامة الانسان وحقوقه المدنية والاشترك السياسى الكامل لكل سكان جنوب افريقيا .

وفي مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ، حذر روبرت ماكنمارا من أن رفض حكومة جنوب افريقيا أحداث أى تغييرات جذرية في سياستها العرقية سوف يجعل من الانفجار العنيف أمراً حتمياً . وفي رأيه ، ان مثل هذا الصراع العرقى الخطير سوف يكون له آثار خطيرة في العالم الغربى ، ويمكن أن تصبح جنوب افريقيا في التسعينات ، تهديداً لسلم العالم كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط اليوم .

ويأمل وقدى بقوة أن تكون هذه التصريحات انعكاساً لتطور مواقف جديدة نحو موضوع الفصل العنصرى ، وان يكون عام ١٩٨٢ بداية لعهد جديد من التعاون من أجل اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لهذا النظام الخطير الشرير .

السيد كاندو موراليس (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان نيكاراغوا

حكومة وشعبا تشعر بالأسف العميق لوفاة السيد ليونيد برجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ولا شك لدينا في ان قضية السلام في العالم كره قد خسرت مدافعا عظيما . ونطلب من الوفود السوفياتية ان يتكرم بنقل تعازينا المخلصة الى حكومة الاتحاد السوفياتية وشعبه .

سيدى الرئيس ، حيث ان هذه هي المرة الأولى التي اخاطب فيها الجمعية العامة أود أن أعرب عن التهنئة لكم لا نتخابكم عن جدارة لرئاسة هذه الدورة وأن أعرب عن امتنان وفدى للطريقة التي تديرون بها أعمال دورتنا هذه .

وأود أن أنوه بصفة خاصة بالعمل الممتاز الذي قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة سفير نيجيريا السيد ميتا - سولي .

لقد احتفلنا منذ قليل بالذكرى السنوية العشرين لانشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وكانت الغاية الأساسية للجنة منذ انشائها ضمان تنفيذ التدابير التي توافق عليها الدول الأعضاء في هذه المنظمة ضد نظام جنوب افريقيا بغية القضاء الكامل والنهائي على جميع أشكال التمييز العنصرى . وبعبارة أخرى ، التوصل الى اختفاء نظام الفصل العنصرى البغيض أو ، كما قال دبلوماسي بارز ، أبغض بقايا العهد الاستعماري وأكثرها لانسانية .

وعلى مدى هذه السنوات الطوال القى الممثلون البارزون لبلدان مختلفة في مجتمعنا الدولي الضوء - بتحليلات محكمة - على نظام الفصل العنصرى . كما اعتمدت منظماتنا قرارات لا حصر لها تدين فيها هذا النظام . ونادرا ما كان مثل هذا الاجماع قائما بالنسبة لقضية في تاريخ منظماتنا كما هو بالنسبة لهذه القضية .

ان سنوات ست عشرة طويلة قد انقضت بين مذبحه شاريفيل في عام ١٩٦٠ ومذبحه سويتسو في عام ١٩٧٦ ، عندما بدأت مجموعة الدول بالقيام برد الفعل بقوة . وهكذا في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ فرض حظر على تصدير السلاح الى جنوب افريقيا . ولا بد لنا أن نقول أن هذا الحظر كان متأخرا بقدر ما كان غير فعال ، كما ظهر بوضوح ، لأنه عندما بدأ هذا الحظر كان نظام جنوب افريقيا لديه صناعة عسكرية ضخمة ومتسعة . وهذا ما اتضح عندما قامت جنوب افريقيا بأول تجربة نووية .

ان الحقيقة العارية هي أن نظام جنوب افريقيا خلال ٣٤ عاما من وجوده كمؤسسة ، عند حافظ ليس فقط على موقفه ضد ارادة ٢٥ مليون من البشر هم شعب جنوب افريقيا وضد ارادة البشرية جمعاء ، وانما أصبح هذا النظام أيضا عاملا شديدا للخطر من عوامل اثاره القلاقل في الجنوب الافريقي . كيف حدث هذا التغيير المدهش والمحير ؟ الجواب على هذا السؤال يبدو واضحا تماما أمام أعين المجتمع الدولي .

وعندما خاطب قائد الثورة أورتيغا سافيدرا ، منسق مجلس حكومة اعاداة البناء الوطني هذه الجمعية في الدورة السادسة والثلاثين قال :

" اننا نحل اقتراحا محددا سوف يعاون امريكا الوسطى في نضالها من أجل

السلام وذلك في وقت نرى فيه أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يغزو انغولا ويؤدى الى

خلق نوع من عدم الاستقرار في زامبيا ويغزو الجزء الجنوبي من موزامبيق ويدرب المرتزقة

لغزو زيمبابوى ، وكل هذا بدعم من الادارة الامريكىة الحالية " . (A/36/PV.29 ، ص ٦)

وبعد ذلك بعام لم يتغير الموقف كثيرا ، فزالت قوات جنوب افريقيا تحتل جزءا من أراضي

انغولا التي هي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في منظمتنا . ان نظام حكم بريتوريا ، وهو فاشي

بالتعريف ، يواصل زيادة أنشطته المثيرة للقلق ضد الدول الافريقية وخاصة ضد دول خط المواجهة .

ان التغيير بين ما كانت عليه جنوب افريقيا في عام ١٩٤٨ وهي السنة التي أقيم فيها الفصل

العنصرى كنظام وبين الدولة العسكرية الصناعية التي تطورت اليها جنوب افريقيا في وقتنا هذا ، لم

يكن مكننا الا بسبب الدعم الاقتصادى والسياسى والعسكرى الذى حصلت عليه من بعض الدول الغربية

ومصورة اساسية من الولايات المتحدة . وبعبارة أخرى تحافظ جنوب افريقيا على نظامها اللاانسانى -وهو

لاانسانى لانه يمارس العزل والطغيان والتمييز - نتيجة لتحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة ،

ما ينطوى بوضوح على علاقات وثيقة مع دولة اسرائيل . هذا التحالف المتعدد الوجوه بمخططاته

الساعية للمهيمنة بكل وضوح كان عاملا حاسما في البقاء والتعزيز والتوسع لنظام جنوب افريقيا وسياسة

الفصل العنصرى التي يتبعها .

ان أحد المحاور الأساسية للسياسة الداخلية التي تتبعها بريتوريا حاليا هو الاستمرار في تطوير ما يسمى بالانتوستانات ، لتنشؤ عن طريقها سلسلة من الدول الزائفة حولها بوصفها منطقة حماية مزعومة . فضلا عن ذلك فانها تسعى الى بذور التفرة بين الشعب المقهور عن طريق مناورات بغيضة مثل التظاهر بمنح حقوق سياسية محدودة لمن يسمى بالهنود أو الطونيين من السكان بغبة استخدامهم ضد السكان السود .

واليوم لا يمكن لأى شخص جاد ولا يمكن لأية حكومة ذات ادراك سليم أو احساس بالمسؤولية تجاهل حقيقة ان بريتوريا لا تزال تتلقى التكنولوجيا الصناعية المتقدمة والمعدات الالكترونية المعقدة ونظم الحاسبات الالكترونية المتقدمة وما الى ذلك ، وتتظاهر بأن ذلك ليس للاستخدام العسكرى .

انها ليست دولا فقيرة أو نامية مثل بلادنا تلك التي تزود جنوب افريقيا بكميات هائلة من المساعدات التي لا تقتصر على العتاد والمعدات فحسب ، ولكنها تشمل أيضا الموارد الطالية . ان بعض البلدان المصنعة والبلدان الديمقراطية الغربية ، كما يطلق عليها عادة - وهذا من مفارقات التاريخ لأنها تؤيد بلدا يمثل نظامه نغيا كاملا لفكرة الديمقراطية - تساعد جنوب افريقيا وتواصل القيام بذلك .

نحن البلدان التي تعاني من الأثار العنيفة للأزمة الاقتصادية العالمية ، ونواجه مشكلات هائلة في موازين المدفوعات ، نفتقر الى الموارد الطالية التي تمكننا من تنفيذ خططنا للتنمية الاقتصادية . نحن ، بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ، التي تصل ديونها الى ٦٠٠ بليون دولار امريكي ، وتحصل بصعوبة بالغة على الائتمانات والقروض وتدفع أسعار فائدة عالية ، آخر من يستفيد من الحجم الهائل من الموارد الطالية التي يوفرها صندوق النقد الدولي لنظام جنوب افريقيا .

هل هناك مثال على الاحتقار والاستهزاء بالضمير العالمي أوضح من قيام صندوق النقد الدولي بمنح قرض لجنوب افريقيا يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار امريكي ؟

ان اولئك الذين ضغطوا من أجل أن يمنح صندوق النقد الدولي هذا القرض الى جنوب افريقيا ، هم اولئك الذين يعرفون ويمنعون منح قروض لبلدنا . ان اولئك الذين يدعون نظام بريتوريا الى ارتكاب الجرائم هم الذين يجيزون تنفيذ الأنشطة السرية ضد نيكا راغوا عن طريق دعم وتدريب وتسليح العصابات المناهضة للثورة التي تعمل من أراضي هندوراس ، والتي تقوم بنشر الرعب في الجزء الشمالي من نيكا راغوا باغتيال مواطنينا . اسمحوا لي أن أقول انه في يوم الاثنين ٨ تشرين الثاني / نوفمبر قامت تلك العصابات بغزو أراضي بلادى ، منتهكة بذلك سلامة أراضي نيكا راغوا ، واختطف ٤٢ من المزارعين في منطقة الحدود ونقلتهم الى أراضي هندوراس . وما زال هذا العدد رهينة لديها حتى الآن .

والواقع ، ان الولايات المتحدة الامريكية هي المسؤولة عن اساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن بصورة مستمرة لمنع وتعويض تنفيذ العقوبات الفعالة ضد جنوب افريقيا . لقد كانت الولايات المتحدة بالتحديد هي التي استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار الذي قدم الى مجلس

الأمن في نيسان /ابريل من هذا العام الذي كان يهدف ، من بين أمور أخرى ، الى تعزيز العلاقات والمفاوضات بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان اهتمامه الأول يتمثل في الحفاظ على السلم في أمريكا الوسطى .

ورغم حقيقة أن المسؤولية الكبيرة التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يتعلق ببقاء النظام العنصري لجنوب افريقيا ، واضحة تامة ، فان نيكاراغوا تحت الولايات المتحدة على أن تعاود التفكير حتى تتصرف ، ولولمة واحدة ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، التي تدعي انها تؤيدها ، وانطلاقا من مسؤوليتها الكبرى بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن لمنظمتنا .

ازاء هذا العد والمشارك وعلى ضوء التطلعات المشتركة الى الحرية والاستقلال ، ونظرا الى أن الأمر يتعلق بالمبادئ والتضامن مع الشعوب فان نيكاراغوا تعضد النضال التحرري الذي يخوضه المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد قوات نظام جنوب افريقيا .

وبالتالي ، نحن نناشد دول العالم أن تكثف الحملة الرامية الى العزلة الكاملة لنظام بريتوريا . ان نيكاراغوا تشعر بأن الواجب يحتم عليها أن تندد بالمساعدات والحماية اللتين يوفرهما عدد كبير من الدول الغربية لنظام جنوب افريقيا . ويتعين علينا أن ندين سياسات بعض الدول ، ولا سيما سياستي الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، وأن نندد بسياسات شركاتها عبر الوطنية ومؤسساتها المالية التي زادت مستوى تعاونها مع النظام العنصري ، وبذلك ، فانها تتجاهل قرارات منظمتنا .

ان نيكاراغوا تنادي بقوة بالانسحاب الكامل وغير المشروط لكل قوات جنوب افريقيا التي تحتل حاليا أراضي انغولا ، وتطالب بالآلا تقدم أية ذرائع لا مبرر لها لعرقلة استقلال ناميبيا التي لا تزال قوات جنوب افريقيا تحتل اراضيها بصورة غير شرعية ، وان تدعن تلك الدول للقرارات والمقرارات التي اعتمدها منظمتنا ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اننا نعتزف بحق شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي في أن يقاتل ويحمل السلاح للقضاء على نظام الفصل العنصري حتى يتمكن ذلك الشعب من ممارسة حقه في تقرير مصيره .

ونحن نطالب بأن يعامل المناضلون من أجل الحرية ، الذين اعتقلتهم قوات بريتوريا كـ
 كأسرى حرب بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف الصادرة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي
 الأول .

وأخيرا ، نحن نطالب بأن يطلق فوراً سراح المناضلين الذين نج بهم في سجون جنوب
 افريقيا . ومن بينهم الرفيق نيلسون مانديلا .

وقبل أن أختتم حديثي ، أود أن أكرر تضامنا المطلق مع اخواننا في جنوب افريقيا ومع
 المؤتمر الوطني الافريقي ومع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ومع حكومات وشعوب بلدان
 خط المواجهة . كما اننا نعرب عن تأييدنا ، وتضامنا مع الجهود الهائلة التي تقوم بها منظمة
 الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي ككل لضمان أن بريتوريا وسياستها للفصل العنصري سيتم ازالتهما
 من على وجه الأرض ومن التاريخ فعلا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠